

حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة العربية - في ضوء بعض التجارب الدولية

Food security governance in the Arab region in light of Some International Experiences

أ.د. عبير محمود مجاهد السيد¹ ، د. عبير السيد محمود موسى²Prof. Abeer Mahmoud Megahed El Sayed¹ , Dr. Abeer El Sayed Mahmoud Moussa²¹ استاذ بقسم الاقتصاد-كلية التجارة بنات- جامعة الأزهر- مصر - abeer_megahed2001@yahoo.com² مدرس بقسم الاقتصاد-كلية التجارة بنات- جامعة الأزهر- مصر- abeer.moussa@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/06/ 30

تاريخ القبول: 2024/06/ 26

تاريخ الاستلام: 2024/03/ 05

ملخص:

تُعد قضية الأمن الغذائي التي يواجهها العالم تحدياً مهماً، وتتطلب التعاون والحوكمة الرشيدة محلياً وعالمياً. ورغم تمتع المنطقة العربية بالموارد إلا أنها تُعد من أكثر المناطق معاناةً من مشكلات الجوع وسوء التغذية. وأهم نتائج الدراسة أنه رغم تمتع المنطقة العربية بوجود إطار عام لبيئة مؤسسية ملائمة لحوكمة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي إلا أنها تفتقر حتى الآن إلى مبادرات أو شراكات بارزة تستهدف تنفيذ تدابير عملية في الأمن الغذائي، لضعف المؤسسات الإقليمية وعدم وجود أهداف واضحة للتنفيذ.

كلمات مفتاحية: حوكمة الأمن الغذائي - التنمية المستدامة - المنطقة العربية.

تصنيف JEL : Q01, O10, I10

Abstract:

The issue of food security facing the world is an important challenge and requires cooperation and good governance locally and globally. Although the Arab region has resources, it is considered one of the regions that suffer most from problems of hunger and malnutrition. The most important results of the study are that although the Arab region enjoys a general framework for an appropriate institutional environment for food security governance at the regional level, it so far lacks prominent initiatives or partnerships aimed at implementing practical measures in food security, due to the weakness of regional institutions and the lack of clear goals for implementation.

Keywords: food security governance - sustainable development - the Arab region.

Jel Classification Codes : I10, O10, Q01

Résumé :

La question de la sécurité alimentaire à laquelle le monde est confronté constitue un défi important qui nécessite une coopération et une bonne gouvernance aux niveaux local et mondial. Bien que la région arabe dispose de ressources, elle est considérée comme l'une des régions qui souffrent le plus des problèmes de faim et de malnutrition. Les résultats les plus importants de l'étude sont que, bien que la région arabe bénéficie d'un cadre général pour un environnement institutionnel approprié pour la gouvernance de la sécurité alimentaire au niveau régional, elle manque jusqu'à présent d'initiatives ou de partenariats importants visant à mettre en œuvre des mesures pratiques en matière de sécurité alimentaire, en raison de la faiblesse des institutions régionales et le manque d'objectifs clairs de mise en œuvre.

Mots - clés: gouvernance de la sécurité alimentaire - développement durable - région arabe

Codes de classification de Jel : I10, O10, Q01

المؤلف المرسل: أ.د. عبير محمود مجاهد السيد، الإيميل: abeer_megahed2001@yahoo.com

1. مقدمة :

أصبحت قضية الأمن الغذائي من القضايا العالمية الملحة بعد أزمة الغذاء العالمية في 2007/2008، وتتطلب تعاون المجتمع الدولي للتغلب على تبعاتها. وترتبط تلك القضية بمشكلات أخرى مثل تغير المناخ واضطراب اسواق الطاقة (Candel, 2014). كما أثرت جائحة COVID-19 والحرب الروسية الأوكرانية بشكل مباشر وغير مباشر على أوضاع الأمن الغذائي

العالمي، وزيادة أعداد من يعانون من الجوع وسوء التغذية (FAO, 2020). لذلك تحتاج قضية الأمن الغذائي إلى الحوكمة الرشيدة محلياً وعالمياً لتحقيق استدامة النظم الغذائية. وتُعد المنطقة العربية من أكثر المناطق معاناةً من مشكلات الجوع وسوء التغذية، ورغم توفر الموارد الطبيعية مثل المياه والأرض والموارد البشرية. لذلك لم تحقق الزراعة في المنطقة العربية الزيادة المستهدفة في الإنتاج للوفاء بالطلب على الغذاء. ودفع ذلك غالبية دول المنطقة لاستيراد الغذاء وتأثرها بالتغيرات العالمية في أسعاره (FPR.I., 2010)، ومواجهتها العديد من تحديات وعقبات تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الجوع وسوء التغذية. لذلك تمثل قضية حوكمة الأمن الغذائي بالمنطقة والتعاون حوله المحور الأساسي للدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

بدأ الاهتمام العالمي بقضية الأمن الغذائي منذ السبعينيات بسبب المجاعات التي شهدتها إفريقيا، وتفاقت مشكلة الأمن الغذائي العالمي حالياً لضخامة الفجوة الغذائية وضخامة حجم استيراد الغذاء الذي تبلغ قيمته 100 مليار دولار سنوياً. وتعاني الدول العربية من انعدام الأمن الغذائي حيث تستورد حوالي 60%: 80% من إجمالي احتياجاتها من الغذاء، رغم تمتعها بوفرة الموارد الطبيعية. ويُعتبر ذلك عائقاً شديداً أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك أصبحت قضية حوكمة الأمن الغذائي العربي والتعاون الإقليمي حوله من القضايا المهمة لدعم الهدف الثاني للتنمية المستدامة بصفة خاصة والأهداف رقم 1، 2، 8، 12 بصقة عامة. وفي هذا الإطار تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بحوكمة الأمن الغذائي؟ وما هو التأثير على التنمية المستدامة؟
- ما هي آليات وسياسات حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة العربية لمقاومة وعلاج مشكلات الجوع وسوء التغذية؟ وإلى أي مدى تساهم المؤسسات الإقليمية الموجودة في المنطقة في دعم التعاون لتلك الحوكمة؟ وما هي المشكلات التي تواجهها وسبل التغلب عليها؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية من ضرورة الوقوف على واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وكذلك تحليل آليات وسياسات حوكمة الأمن الغذائي في دول المنطقة، وفرص الحوكمة والتعاون الإقليمي العربي حول تلك القضية لمقاومة وعلاج مشكلاتها وآثارها السلبية. ووضع الاستنتاجات والتوصيات في هذا الخصوص للاستفادة بها في مجال الحوكمة والأمن الغذائي.

هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة تقديم صورة عامة عن الأمن الغذائي ومشكلاته وجهود حوكمته في المنطقة العربية، على المستوى المحلي والإقليمي والتعاون حوله، وأهم المشكلات التي تعوق تلك الحوكمة. وتقديم رؤية بأهم الإجراءات والآليات للعلاج وتعزيز ودعم التنمية المستدامة.

فرضية الدراسة:

تتمتع المنطقة العربية حالياً بوجود إطار عام لبنية مؤسسية ملائمة لحوكمة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) وعدداً من المنظمات الإقليمية الأخرى، ويمكنها الاستفادة من تلك الترتيبات الإقليمية الموجودة حالياً -بالإضافة إلى الجهود المحلية- للتغلب على نقاط الضعف الرئيسية المتعلقة بمخاطر ومشكلات الغذاء بالمنطقة وتحقيق ودعم التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

يمكن تحقيق أهداف الدراسة وفروضها من خلال المنهج الإستقرائي والاستنباطي، وباستخدام الأدوات الوصفية والتحليلية، لاستعراض قضية الأمن الغذائي ومشكلاتها وآثارها في المنطقة العربية، وتحليل آليات وسياسات حوكمة الغذاء في دول المنطقة وجهود التعاون الإقليمي في هذا الشأن -من خلال المؤسسات الإقليمية- لمقاومة وعلاج المشكلات المرتبطة به

ودعم التنمية المستدامة. وأهم الدروس المستفادة من تجريبي الاتحاد الأوربي EU ودول جنوب شرق آسيا ASIAN لحوكمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، باعتبارهما من أعلى المناطق التي اتخذت خطوات جادة نحو حوكمة الغذاء. تتكون الدراسة من الأقسام التالية بخلاف المقدمة والخاتمة (النتائج والتوصيات):

- حوكمة الأمن الغذائي ودعم التنمية المستدامة (الإطار المفاهيمي للدراسة).
- واقع حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- تجارب الدول.
- الدروس المستفادة من تجارب الدول.

2. حوكمة الأمن الغذائي ودعم التنمية المستدامة (الإطار المفاهيمي للدراسة):

يحتاج التعامل مع قضية الأمن الغذائي إلى حوكمة جيدة، من حيث النظر في سياسات إدارته ومواجهة المخاطر الناتجة عن عدم تحققه من جهة، ومراجعة البنية المؤسسية وقدرتها على التعامل مع تلك المتغيرات من جهة أخرى، بما يحقق ويدعم التنمية المستدامة. ويستعرض هذا الجزء العلاقة بين حوكمة الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.

2، 1 مفهوم التنمية المستدامة:

المقصود بالمفهوم تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المخاطرة والإضرار بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة. ويتحقق ذلك بالتوازن بين الثلاث جوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (World Bank, undated)، وتستند خطة التنمية المستدامة الجديدة إلى نتائج عدة قمم ومؤتمرات عالمية أهمها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002. ومؤتمر القمة بشأن الأهداف الانمائية للألفية عام 2010. ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو+20). وتم التوصل في يوليو عام 2014 إلى الصيغة النهائية لمجموعة الأهداف التي تمثل جوهر خطة التنمية المستدامة 2030 (World Bank, undated): ويعبر الشكل رقم (1) عن تلك الأهداف.

شكل (1) أهداف خطة التنمية المستدامة 2030



المصدر: الاسكوا، (2020)، التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020.

2.2 مفهوم حوكمة الأمن الغذائي:

يتكون المفهوم من شقين هما الحوكمة والأمن الغذائي، ولذلك نستعرض مفهومى الحوكمة والأمن الغذائي كل على حدى كما يلي:

2-2-1- تعريف الحوكمة ((United Nations, undated): تعددت التعريفات للحوكمة منها:

- تعريف البنك الدولي: تشير الحوكمة إلى طريقة ممارسة السلطة بهدف إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتحقيق التنمية (Wessis, T.G., 2020).
- تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية: مفهوم الحوكمة هو الأسلوب لممارسة السلطة من قبل الحكومات بهدف إدارة وتوجيه موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية (Johnson, I., 1997).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المقصود بالحوكمة ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة شئون الدولة، كما يتضمن كذلك عدة آليات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطن عن مصالحه ويمارس كافة الحقوق القانونية، مع الالتزام بالواجبات.
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الحوكمة هي استخدام السلطة السياسية في المجتمع بهدف إدارة الموارد وتحقيق التنمية بجانبها الاقتصادي والاجتماعي (OECD, 1995).
- 2-2-2 مبادئ الحوكمة (UNDP, 2005) وهي:
 - المساءلة: ويُقصد بها وجود وتطبيق الأساليب المقننة والمؤسسية لمساءلة كل مسؤول ومراقبة أعماله.
 - الشفافية: وتُشير لحرية وإمكانية الحصول على المعلومات وحرية الإفصاح عنها.
 - المشاركة الفعالة: وهي مشاركة الجميع في صنع القرار وتنفيذه.
 - الإدارة المالية: وتعني التأكد من الإنفاق الجيد والرشيد ووجود خطط لتطوير الموارد.
 - الرشادة في اتخاذ القرار: وتُشير إلى أن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال تطبيق القواعد العقلانية والموضوعية.
 - حكم القانون: تعني وجود بنية قانونية مستقرة وهيئة قضائية مستقلة، حيث تتسم الأطر القانونية بالعدالة.
 - التمكين: وذلك بغرض تعزيز وتنمية القدرات للأفراد لتوفير الاختيارات ووضع الإجراءات والسياسات لرفع درجة الكفاءة.
- 3-2-2 معوقات ومشكلات الحوكمة (Afolabi, A., 2016): وأهم تلك المعوقات الفساد وعدم احترام القانون؛ الجهل وعدم الامام بكيفية تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية؛ ضعف الإطار القانوني اللازم لتطبيق الحوكمة؛ ارتفاع معدلات الفقر والجهل وقصور دور مؤسسات المجتمع المدني.
- 4-2-2 تعريف الأمن الغذائي: تعددت التعريفات لهذا المفهوم منها:
 - تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2006): هو تأمين الغذاء للمواطنين في أي مجتمع وفي كافة الأوقات، والحصول عليه بكفاية ويسر وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون صحياً متناسباً مع الحاجات البدنية للإنسان لتعزيز أنشطة جسمه وصحته. ويتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد هي توافر الإمدادات واستقرارها وإمكانية الحصول عليها.
 - تعريف وزارة الزراعة الأمريكية (USDA, 2005): هو السبل الميسرة لكافة الأفراد للحصول على الكمية الكافية من الغذاء وفي كل الأوقات، لضمان تعزيز أنشطة الإنسان وسلامة صحته.
 - تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS, 2012): هو توفير الغذاء لجميع الأفراد في مختلف الأوقات وجميع الإمكانيات المادية المتاحة، للحصول على الغذاء الكافي والسليم،
- ومن التعريفات السابقة فالأمن الغذائي هو توفير احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية لحياة الإنسان، ويضمن له حداً أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم في حدود الدخول المتاحة.
- 3-2- أنواع الأمن الغذائي (Yu B., Y. L., 2010): هناك عدة أنواع هي:
 - الأمن الغذائي المطلق: يشير لإنتاج الغذاء داخل الدولة بالقدر الذي يعادل أو يزيد عن الطلب المحلي، ويُطلق عليه أيضاً الاكتفاء الذاتي الكامل أو الأمن الغذائي الذاتي.

- الأمن الغذائي النسبي: هو مدى إمكانية توفير الدولة للسلع والمواد الغذائية بشكل كلي أو جزئي. ولا يعني ذلك ضرورة الإنتاج المحلي لكل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

4-2- محاور (قياس) تحقيق الأمن الغذائي : يتحقق الأمن الغذائي من خلال عدة محاور هي (United Nations, 2009).

- إتاحة الغذاء: ويتطلب ذلك قدرة الدولة على إنتاج أو استيراد الأغذية التي تحتاجها وإمكانية تخزينها وتوزيعها.
- إمكانات الحصول على الغذاء: وذلك بالتركيز على جانب الطلب ويقاس بمدى قدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفقاً لإمكاناتهم المادية.
- الاستفادة من الغذاء: وتعني تناول الفرد مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة في الأوقات وبالطريقة الصحيحة للحصول على ما يكفي من طاقة لممارسة حياة صحية.
- استقرار واستدامة الأمن الغذائي: ويركز على استدامة الغذاء في:
- ال أجل قصير حيث يتأثر بمدى استقرار أسعار الغذاء وحدوث تحسن في دخول الأفراد وزيادة في الإنتاج والحد من هدر للغذاء.
- الأجل الطويل من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة في الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل لصغار المنتجين والتي تدعم الأمن الغذائي.
- ويعبر الجدول (1) - في ملحق الدراسة¹ عن مؤشرات القياس لكل محور وتعتمد عليها الدراسة لاحقاً لتحليل واقع الأمن الغذائي العربي.

2-5- الآثار السلبية لغياب الأمن الغذائي (Chilton, M., et al, 2007): وأهمها ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية وارتفاع معدلات الوفيات؛ انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية؛ ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري؛ ترك الأطفال الدراسة والعمل لسد احتياجات الأسرة؛ انتشار المجاعة؛ عدم القدرة على المشاركة الاجتماعية؛ انهيار المجتمع.

وبعد استعراض مفهومى الحوكمة والأمن الغذائي يتضح أن المقصود بحوكمة الأمن الغذائي الآليات والتدابير التي تهدف إلى توجيه النظم الاقتصادية والاجتماعية لضمان النظم الغذائية المستدامة (McKeon N., 2013). حيث تساعد الحوكمة الرشيدة على مواجهة الأزمة الغذائية ومعالجة مختلف قضايا انعدام الأمن الغذائي (Pereira LM, et al., 2012)

2-6- دور حوكمة الأمن الغذائي في تحقيق ودعم التنمية المستدامة

رغم الجهود الدولية لمعالجة الجوع وسوء التغذية لا تزال قضية الأمن الغذائي من القضايا الملحة على الأجندة الدولية، لارتباط الأمن الغذائي بالعديد من القضايا الأخرى مثل التغير المناخي واضطرابات أسواق الطاقة والركود العالمي، وتدهورت حالة الأمن الغذائي عالمياً بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19: (FAO, 2020). وتمثل تلك المشكلات تهديداً كبيراً للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، ويقع عبئها بصورة غير متناسبة على الدول الأشد فقراً وضعفاً. ولذلك يمكن أن تساهم حوكمة الأمن الغذائي وتطبيق مفهومه بشكل كبير في تحقيق ودعم التنمية المستدامة من خلال:

- صياغة الأطر القانونية والاستراتيجيات للأمن الغذائي.
- دعم نظم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والتنمية الزراعية.
- تنظيم الأنشطة المشتركة بين القطاعات على جميع المستويات مع إشراك أصحاب المصلحة.

¹ - تم وضع جميع الجداول للدراسة في الملحق.

- المراقبة المستمرة وتقييم النتائج المحققة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.
- تطبيق الآليات بهدف توجيه النظم الاجتماعية نحو منع المخاطر التي يفرضها نقص الأمن الغذائي أو التخفيف منها.
- تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة المتعلقين بالأمن الغذائي.

3- واقع حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة العربية:

يتعرض هذا الجزء من الدراسة لتحليل حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية المختلفة والأضرار المترتبة عليه. ويعرض صورة عن حوكمة الأمن الغذائي في بعض الدول-وفقاً للمتاح من بيانات-والجوانب المختلفة للتعاون الإقليمي في المنطقة والمؤسسات الإقليمية المعنية بذلك، وإلى أى مدى يتحقق مفهوم حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة وسبل تعزيز ذلك.

3-1- الأمن الغذائي في المنطقة العربية:

تتكون المنطقة العربية من 22 دولة، وتبلغ مساحتها 13 مليون كيلومتر مربع في أفريقيا وآسيا. ويُعتبر الأمن الغذائي من المشكلات الرئيسية الملحة في البلدان العربية، وذلك رغم توفر الموارد الطبيعية المتنوعة مثل الأرض والمياه والموارد البشرية. حيث أنه لم تحقق الزراعة العربية الزيادة المرجوة في الإنتاج لمواجهة الطلب على الغذاء. وترتب على ذلك استيراد معظم دول المنطقة الغذاء وتأثيرها بالتغيرات العالمية لأسعارها (IFPRI, 2010).

ونعرض أولاً الوزن النسبي لمكونات الغذاء للفرد في الوطن العربي، للوقوف على العناصر الغذائية الرئيسية المكونة له، وإذا ما كانت تتكون من العناصر الغذائية المتوازنة، ثم نعرض واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية وفقاً لمحاور الأمن الغذائي ومؤشراته التي سبق عرضها.

3-1-1- الوزن النسبي لمكونات الغذاء في المنطقة العربية: يتضمن النظام الغذائي المتوازن للفرد العناصر الغذائية الضرورية للجسم منها الدهون والفيتامينات المختلفة والأملاح المعدنية، وتختلف المصادر للحصول عليها بين المجتمعات وبين الأفراد داخل الدولة الواحدة. وعادةً ما يتم تقدير الوزن النسبي لمكونات الغذاء في البلدان العربية عن طريق قسمة الكميات المتاحة للاستهلاك من كل مكون إلى إجمالي الكميات المتاحة للاستهلاك بهدف تقدير الكميات المطلوبة منها. ومن الجدول (2) تمثل الحبوب وحدها 42,8% يليها الخضروات والفاكهة بنسبة 17,2% و 10,8% علي الترتيب، بينما تمثل البقوليات والبيض أقل الأوزان النسبية وهي 0,9%.

3-1-2- محاور الأمن الغذائي العربي ومؤشراته: يعرض هذا الجزء تحليل وضع الأمن الغذائي في المنطقة العربية من

خلال أهم المؤشرات للمحاور المختلفة للأمن الغذائي كما يلي:

أولاً: محور إتاحة الغذاء العربي: تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتعبر عن قدرة الدول لتوفير الكميات الكافية من الغذاء لمواطنيها سواء من الإنتاج المحلي أو من الاستيراد من الخارج. وتوفر الدول العربية من إنتاجها الغذاء من السلع التي عادة ما يتمتع بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاجها مثل الخضروات والأسماك والفواكه والمنتجات الحيوانية، ويستورد الحبوب والسكر والزيوت النباتية. وأهم مؤشرات هذا المحور هي:

- معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية: يوضح الجدول (3) معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية خلال الفترة من عام 2015: عام 2020، ويتضح من البيانات أن معدل الاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بالمنطقة العربية سجل 68,7% و 65,97% و 61,8% و 60,7% في أعوام 2017 و 2018 و 2019 و 2020 على الترتيب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اعداد مختلفة). علاوة على تسجيل معدلات الاكتفاء الذاتي معدلات مرتفعة لسلع الفاكهة والخضر والأسماك تخطت 100% عام 2017، وسجلت معدلات متوسطة لبعض السلع مثل الألبان والبيض واللحوم الحمراء والدواجن. كما سجلت بعض السلع معدلات منخفضة الحبوب والسكر والبقوليات والزيوت النباتية. ويعبر أيضاً عن نمو معدل الاكتفاء الذاتي لبعض السلع وتراجعها في سلع

أخرى، وأن بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات لتحقيق زيادة الإنتاج وزيادة المتاح للاستهلاك من هذه السلع (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022).

- **فقد وهدر الغذاء:** من المؤشرات المستخدمة لمحوّر إتاحة الغذاء كما أنه من القضايا المرتبطة بأهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لتوفير الغذاء بشكل آمن للأفراد. علاوة على ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة 2030. ويتم فقد جزء كبير من الإنتاج الزراعي والسمكي العربي في المراحل المختلفة للإنتاج والتداول، بسبب اساليب الإنتاج والطرق الزراعية الحديثة؛ استخدام الميكنة ومعاملات ما بعد الحصاد واساليب التسويق؛ التغيرات المناخية والآفات (جدغ، لارا، 2019).

وتسجل المعدلات العالمية للفاقد والمهدر من الغذاء 25%: 30% من الإنتاج العالمي من الغذاء الموجه للاستهلاك سنوياً، اما عربياً فتقدر كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية عام 2018 حوالي 99,85 مليون طن، وتبلغ قيمته 50,6 مليار دولار، وتعادل 31,2% من اجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية. ويعبر الجدول (4) عن مساهمة الحبوب والخضر بالنصيب الأكبر في ذلك الهدر بنسبة 33,95% و 30,73% على الترتيب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020).
واتبعت العديد من الدول العربية الإجراءات لتخفيض نسبة الفاقد والهدر من الغذاء ومنها (جدغ، لارا، 2019):

- أدخلت الحكومة العراقية أصنافاً جديدة من الحبوب القادرة على التكيف، ودعمت الممارسات الحديثة في الحصاد لتحل محل النظام اليدوي التقليدي.
- بذلت عمان والمملكة العربية السعودية الجهود لخفض الفاقد والهدر في إنتاج الأسماك، وذلك بالتدريب على تحسين تداول المنتجات والاستثمار في تطوير سلسلة التبريد في مراحل التخزين والنقل.
- طبق السودان نظام جديد في مرفأ السودان لنقل الحبوب وتخزينها في نظام عازلاً للهواء وأشعة الشمس، لتسهيل عملية التحكم في درجات الحرارة ومستويات الرطوبة وثاني أكسيد الكربون.
- أطلقت لبنان مبادرات لتحويل مخلفات الطعام الى اسمدة عضوية وذلك بالتعاون مع البلديات.
- أطلقت مصر مبادرة إنشاء بنك للطعام للاستفادة من بقايا الطعام في الفنادق والمطاعم، بفرزها وتوزيعها على المحتاجين بالشراكة مع رابطة الفنادق المصرية. ومبادرات لتحويل مخلفات الطعام الى اسمدة عضوية.
- طبقت الأردن تجارب واعدة لمعالجة مخلفات الطعام في المجالي الفندي والأسواق الرقمية.
- **المتاح للاستهلاك من الغذاء:** ويشير للكميات المتوفرة من السلع الأساسية المتاحة للاستهلاك سواءً من الانتاج المحلي أو الإستيراد. ويعبر الجدول (5) عن ذلك من 2015: 2020. وبلغ إجمالي السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك في المنطقة العربية 352,9 مليون طن عام 2020 مقارنة بـ 346,4 مليون طن عام 2019. وتمثل السلع النباتية خصوصاً الحبوب بالنسبة الأكبر من المتاح للاستهلاك. كما تشكل المصدر الأساسي للغذاء في المنطقة العربية. ويشير الجدول إلى مساهمة المتاح للاستهلاك من السلع النباتية 83,5% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية عام 2020، في حين سجلت نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك حوالي 16,48%. كما تشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب ما يعادل 41,5% من إجمالي المتاح للاستهلاك في المنطقة العربية من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2020، وتمثل مساهمة لخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها 17% و 12% و 10,3% على الترتيب. وتتراوح بين 0,9% و 5% لباقي السلع الأخرى.

- **الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في المنطقة العربية:** تعتبر الفجوة الغذائية الجزء المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي، وتتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بتلك التطورات التي تحدث في إنتاج وأسعار وتجارة هذه السلع. وقد تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الدول العربية في عامي 2019 و 2020 بالإجراءات التجارية التي تم اتخاذها نتيجة

تفشّي فيروس COVID-19، علاوة على ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً. ومحلياً على مستوى دول المنطقة، وأدت تلك الزيادات خلال عامي 2019 و2020 علاوة على تباطؤ حركة التجارة الدولية إلى تخفيض حجم الواردات الغذائية. ورغم ذلك الانخفاض في حجم الواردات إلا أن قيمة الفجوة للسلع الرئيسية ارتفعت بشكل طفيف من 34,2 مليار دولار إلى 35,3 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار العديد من السلع الغذائية الرئيسية نتيجة COVID-19. ويعبر الجدول رقم (5) عن مساهمة السلع الغذائية المختلفة في القيمة الإجمالية لمجموعة سلع العجز عام 2020، وبلغت 48,8% للحبوب و18% للحوم و11,2% لمنتجات الألبان، وسجلت 7,5% لسلع السكر والزيت النباتية. وساهمت تلك السلع بحوالي 93% من القيمة لسلع العجز في عام 2020. وتوضح البيانات النسبة العالية لمحاصيل الحبوب في القيمة الإجمالية لسلع العجز، وسجلت قيمة الانتاج الحيواني 31,4% من القيمة لسلع العجز، ويحتاج ذلك المزيد من الجهود لتخفيض قيمة الفجوة فيما يتعلق بمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية من خلال التوسعات الرأسية للإنتاج، علاوة على تحسين النظم الإنتاجية الحيوانية.

ثانياً: محور إمكانات الحصول على الغذاء: يُعتبر هذا المحور جانب الطلب، ويتم قياسه بمدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الخاصة من السلع الغذائية المختلفة وفقاً للإمكانات المادية ومختلف العوامل الأخرى المحتملة التأثير على حصولهم عليها. ومن هنا تُعد إتاحة الغذاء شرطاً ضرورياً وغير كاف لتحقيق الأمن الغذائي. وأهم مؤشرات هي:

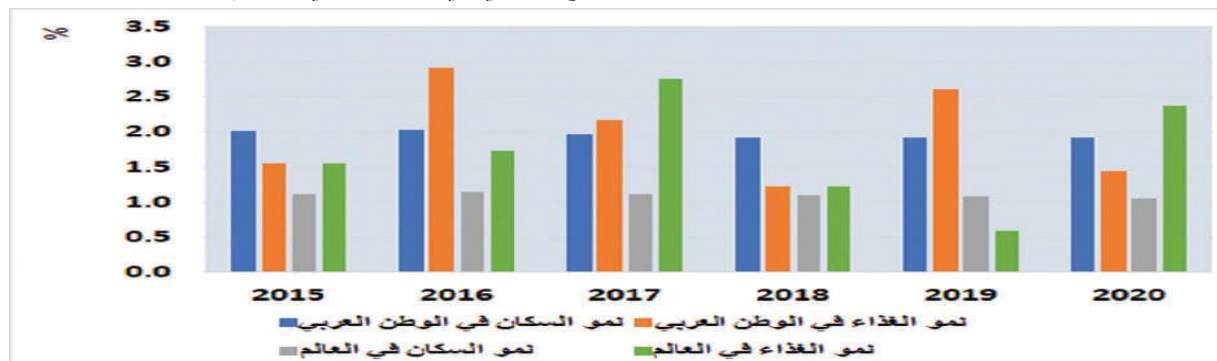
- **أسعار السلع الغذائية:** وتُعتبر من أهم المتغيرات التي لها الأثر المباشر في محور إمكانية الحصول على الغذاء، وهناك عدة مؤشرات لقياس اتجاهات أسعار السلع الغذائية مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، حيث يُستخدم بهدف تقدير الاتجاهات للأسعار بكل دولة. ويشير الجدول رقم (6) إلى الارتفاع في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول المنطقة العربية خلال الفترة (2016: 2020) مقارنةً بسنة الأساس (2015). وتوضح البيانات كذلك ارتفاع الأرقام القياسية خلال الفترة، وارتفاعها بشكل كبير في أعوام 2018 و2019 خصوصاً في دول مصر ولبنان والسودان وتونس، والجزائر والأردن وموريتانيا.

- **مستويات دخول الأفراد:** وتشير لقدرة الأفراد الشرائية على استهلاك الكميات المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الغذائية. كما تتأثر الكميات والأنواع للسلع في سلة الغذاء بالمنطقة العربية بمستوى دخول الأفراد بصفة جوهرية علاوة على التأثير بعوامل أخرى عديدة. ومن بيانات الإحصاءات للبنك الدولي في عام 2020 فإن معدل النمو السنوي في متوسط الدخل الفردي في دول المنطقة العربية خلال الفترة (2015: 2020) سجل معدلاً سالباً، وهو (-0,8%) مقارنةً ب0,8% على المستوى العالمي خلال نفس الفترة. ويوضح الجدول رقم (7) التراجع نسبياً في مستويات الدخل في دول المنطقة خلال السنوات الماضية، ويرتبط بشكل مباشر بتلك المتغيرات ذات التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالمنطقة والعالم. حيث انخفضت عائدات صادرات النفط والغاز في المنطقة عام 2020 بنسبة 40% مقارنةً بقيمة العائد في عام 2019. كما انخفضت المنتجات الزراعية والغذائية والمنسوجات والملابس والاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات 6% و5% و45% على الترتيب عام 2020 مقارنةً ب 2019 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022). ويوضح جدول (8) التفاوت الواضح في مستوى دخول الأفراد في المنطقة العربية، حيث ترتفع تلك الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، ويبلغ المتوسط الشهري للفرد 1959 دولاراً، بينما سجل المتوسط العام لدخل الفرد الشهري في المنطقة العربية عام 2020 حوالي 5,9 ألف دولار.

- **معدلات نمو السكان:** تسجل معدلات نمو السكان في المنطقة العربية قيماً مرتفعة مقارنةً بالمتوسط العالمي؛ حيث تبلغ إجمالي أعداد السكان في الوطن العربي في عام 2020 بحوالي 346 مليون نسمة، بما يعادل تقريباً 5,6% من إجمالي عدد سكان العالم. وسجل معدل النمو السكاني في دول المنطقة العربية للفترة من 2010: 2020 حوالي 1,9% تقريباً مقارنةً بمعدل 1,1% عالمياً خلال نفس الفترة الزمنية (التمويل، التنمية، السكان، 2020). ومن الطبيعي أن يؤثر معدل نمو السكان في إمكانية الحصول على الغذاء من خلال تأثيره في الطلب على السلع الغذائية. خاصةً في ظل محدودية المعروض من تلك السلع فإن زيادة أعداد السكان تنعكس على الزيادة في الطلب خصوصاً على السلع الغذائية بصفة رئيسية،

وبالتالي على الأسعار وإمكانية حصول المستهلك عليها. ويعبر الشكل (2) عن أن نمو الغذاء في المنطقة العربية والعالم يفوق المعدل في النمو السكاني لمعظم السنوات، علاوة على أنه يتعرض بصفة عامة للتذبذب الواضح خلال الفترة الزمنية الأخيرة.

شكل (2): معدلات نمو السكان والإنتاج الغذائي في الوطن العربي والعالم



المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص 25

ثالثاً: محور الاستفادة من الغذاء: ويقاس هذا المؤشر مدى "الاستفادة" من الغذاء ومدى التنوع وجودة الغذاء لمجموعة الوجبات الغذائية المتوسطة، وأيضاً مدى سلامة الغذاء ومؤشرات هذا المحور هي:

- **جودة وسلامة الغذاء:** ويتم القياس باستخدام خمسة من المؤشرات الفرعية وهي: التنوع في النظام الغذائي، التزام الحكومة بتحسين الأوضاع الغذائية، وتوافر المغذيات الصغرى، وجودة عنصر البروتين، وسلامة الغذاء. وسجلت قيمة مؤشر سلامة الغذاء للمنطقة العربية وفقاً لتقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) عام 2020 بحوالي 69,5 درجة مقارنةً بـ 67,6 درجة عالمياً. ويوضح الشكل رقم (3) أن قيم المؤشر تراوحت بين 89 و 77 درجة في دول مجلس التعاون. كما بلغت القيمة للمؤشر 71 و 67,4 درجة في دول تونس والمغرب على الترتيب، في حين تقل هذه القيم عن المتوسطين على المستوى العربي والعالمي لبقية الدول العربية، وسجلت أقل القيم في دول سوريا والسودان واليمن وهي 55,6 و 52 و 36,9 على الترتيب.

شكل (3): مؤشر الجودة والسلامة للغذاء في دول المنطقة العربية والعالم



المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص 26

- **احتياجات السكان من الأسعار الحرارية والبروتين والدهون:** بلغت كمية المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي من الأسعار الحرارية للمستهلك عام 2020 حوالي 2916 كيلو كالوري/الفرد/اليوم، ورغم تقارب قيمة هذا المتوسط من قيمة المتوسط العالمي وهو 2977 كيلو كالوري/الفرد/اليوم، إلا أن هناك تفاوتاً في المتوسط لنصيب الفرد من الأسعار الحرارية بين الدول العربية وبعضها البعض كما يتضح من الجدول رقم (9)، حيث نلاحظ ارتفاع

المتوسط عن مثيله العالمي في دول تونس والجزائر والكويت والمغرب والسعودية ومصر وليبيا وسلطنة عمان، في حين ينخفض في بقية الدول العربية عن قيمة المتوسط العالمي. وأيضاً تقل قيمة المتوسط العام لإمدادات الغذاء اليومية من عناصر البروتين في دول المنطقة مقارنةً بنظيره العالمي كما هو واضح من جدول رقم (10)، حيث يسجل المتوسط اليومي لإمدادات البروتين عام 2020 في المنطقة العربية 78,9 جراماً للفرد مقارنةً بنظيره العالمي 84,1 جراماً للفرد يومياً. ويُعتبر البروتين من المصادر النباتية المصدر الأساسي لإمدادات البروتين في دول المنطقة العربية. ويوجد حوالي تسع دول عربية يرتفع فيها متوسط الإمدادات اليومية للفرد من البروتين عن المتوسطين العربي والعالمي، وهذه الدول هي الكويت، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، والسعودية، وسلطنة عمان، وليبيا، وموريتانيا. ويقل كذلك المتوسط العربي لإمدادات الدهون عن المتوسط العالمي.

- **نقص التغذية:** تقدر أعداد ناقصي التغذية في العالم بحوالي 925 مليون نسمة عام 2020، وفي الدول العربية هناك ارتباط بين حالات نقص التغذية في عوامل كثيرة أثرت على أوضاع التغذية منها ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار. وتزايدت مؤخراً ظاهرة الجوع ونقص التغذية في عدة دول عربية بسبب عدم الاستقرار، والظروف الطبيعية غير الملائمة، وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر. ويتم رصد النقص في التغذية في المنطقة العربية عن طريق معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد الصادرة من إحصاءات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء كما يوضح الجدول (11).

رابعاً: محور استقرار واستدامة الغذاء: ويركز على (Ruben O.et al, 2018)

- **المدى القصير:** والذي يتأثر بمدى الاستقرار في أسعار الغذاء، وكذلك التحسن في دخول الأفراد، والزيادة في الإنتاج، والحد من الفقد والهدر للغذاء ودعم الغذاء.
- **المدى الطويل:** عن طريق النمو الاقتصادي والاستدامة في الإنتاج ومدى المحافظة على الموارد الطبيعية وتمكين المنتجين خاصةً الصغار ويتضمن المرأة الريفية عن طريق إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والداعمة لتحقيق للأمن الغذائي.

وأهم مؤشرات هذا المحور هي:

- **المخزون الإستراتيجي من بعض السلع الغذائية:** ويرتبط بالمعروض من الغذاء، وتستخدم الدول هذا المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية لتحقيق موازنة الأسعار من خلال طرح الكميات في الأسواق في حالة الندرة في الكميات المعروضة، والشراء لكميات إضافية منه وقت انخفاض الأسعار. ويُستخدم هذا المخزون بصفة أساسية لمواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة. وتُعتبر قضية الاحتياطي الغذائي أو المخزون الإستراتيجي من أهم الأولويات لصناع القرار العربي والعالمي، خاصةً بعد الأزمات العالمية الأخيرة. وتتراوح فترة التخزين الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية بين 3: 12 شهراً. ويوضح الجدول (12) عن الحجم من المخزون لبعض السلع الغذائية في عدد من الدول العربية للفترة من عام 2016 : 2018.
- **مؤشر التنمية المستدامة للإجهاد المائي:** حيث يتم تقييم المستوى لاستخدامات المياه العذبة كنسبة من الموارد للمياه العذبة المتوفرة، ويأخذ في الحسبان التدفقات من المياه العذبة والمستويات اللازمة للحفاظ على أمان النظم الإيكولوجية المائية. وتشير البيانات المتاحة ارتفاع درجة الإجهاد المائي في 15 دولة من دول المنطقة العربية حيث يتخطى 70% فيها، مثل عمان والكويت حيث سجل 84,71% و 2002% علي الترتيب. بينما ينخفض عن مستوى 70% في دول جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والمغرب والعراق ولبنان، والذي سجل معدلات 0,83% و 6,27% و 13,24% و 24,53% و 49,68% و 54,13% و 58,79% علي الترتيب. كما يؤثر استمرار الإجهاد المائي سلباً على نظم الإنتاج الزراعية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020).

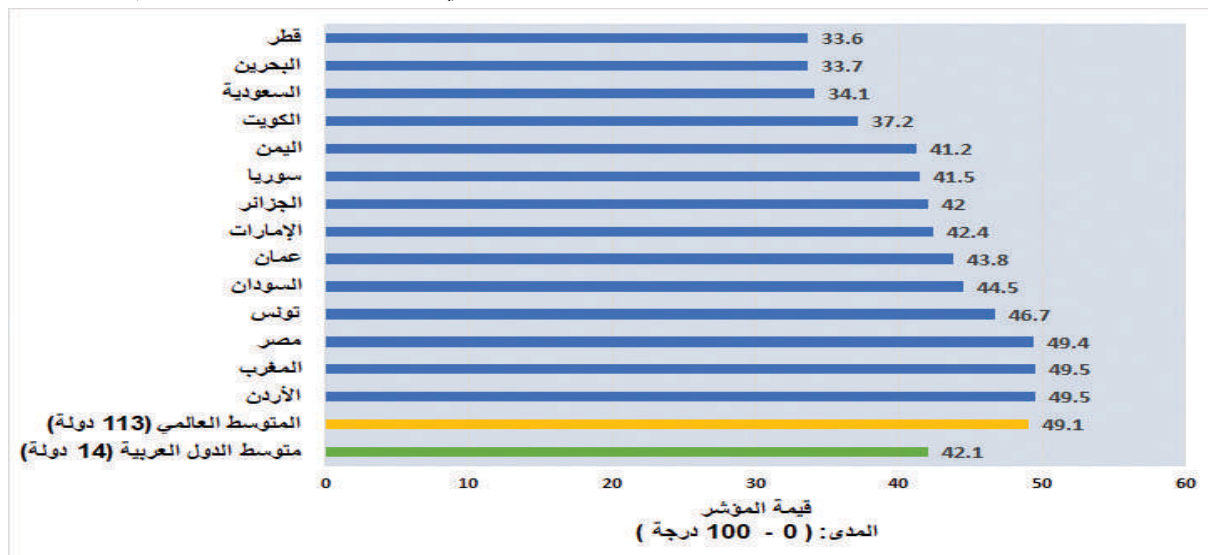
- بعض العوامل التي تؤثر بشكل سلب على استدامة الغذاء في المنطقة العربية ومن هذه العوامل:

- التصحر والتعرية والبيئة الزراعية وتأثيرها على مدى الاستدامة في الإنتاج (الاسكوا، 2008) والتي تؤثر بشكل واضح على إنتاجية وحدة المساحة (الهكتار) كما تنتشر ظاهرة التصحر في دول المنطقة العربية عبر المساحات الواسعة من الأراضي الرعوية والزراعية، وتختلف خصائص التصحر من دولة لأخرى بخصوص العوامل المسببة لها (الرياح أو المياه أو التملح أو غيرها) ودرجة حدتها (من تصحر خفيف إلى حاد جداً) وكذلك المساحات المتضررة منها. كما قامت العديد من الدول في المنطقة العربية -في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر- بإعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر والتي تتضمن المشروعات العديدة لتحقيق التثبيت في الكثبان الرملية وبناء القدرات وإعادة التأهيل للمراعي وتحسين إدارتها والحفاظ على موارد المياه والأراضي وحوكمة إدارتها لتتجانس مع سياسة التنمية المستدامة. وكذلك التقييم والرقابة. وغالباً ما يتعثر تنفيذ هذه المشروعات لوجود نقص التمويل. لذا يجب توجيه اهتماماً كافياً لمكافحة هذه الظاهرة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة وبرامج العمل لإدارة موارد المياه والأراضي لتحقيق الحفاظ عليهما واستدامتهما (جامعة الدول العربية، 2018).

- تغير المناخ (الاسكوا، 2019): من النتائج المتوقعة أن يؤثر تغير المناخ سلباً على قطاعات الاقتصاد الرئيسية في المنطقة العربية، وعلى قضية الأمن الغذائي. حيث ترتب على شدة الجفاف المتكرر حدوث المجاعة وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك من المتوقع الانخفاض بمعدل 30% لانتاج المحاصيل مع الارتفاع في درجات الحرارة بمعدلات تتراوح بين 1,5: 2,5 درجة مئوية. وأيضاً الانخفاض بحوالي 60% في الإنتاج في حالة الارتفاع في درجة الحرارة لمستويات من 3: 4 درجات مئوية.

وشهد عام 2020 التحسن في مؤشر استقرار الأمن الغذائي في الدول العربية متنعكساً على مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود (وفقاً لوحدة الاستخبارات الاقتصادية)، وارتفعت قيمة الارتفاع لمنطقة الوطن العربي من 40,8 درجة عام 2019 إلى 42,1 درجة عام 2020 مقارنة بقيمة 49,1 درجة على المستوى العالمي ويوضح الشكل رقم (4) عن ذلك، وعلى المستوى العربي انخفض قيمة المؤشر عام 2020 مقارنةً بالمتوسط العالمي لغالبية الدول العربية، في حين ازدادت قيمة المؤشر مقارنةً بقيمة المتوسط العالمي لدول المغرب ومصر والأردن.

شكل (4): مؤشر الموارد الطبيعية ومدى القدرة على الصمود في مجموعة الدول العربية والعالم



المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2022، ص 35

2-3- حوكمة الأمن الغذائي والتعاون حوله في المنطقة العربية: تحظى قضية الأمن الغذائي باهتمام واسع على مستوى الدول العربية. وهناك العديد من المنظمات المعنية بالأمن الغذائي في العالم العربي وأنشئت معظمها في سبعينيات القرن الماضي في إطار التفاعل مع تداعيات أزمة النفط حيث ارتفعت أسعار الغذاء بأكثر مما كانت عليه في العقد الأول من الألفية الجديدة، وفي أعقاب ذلك أنشئت العديد من المنظمات المعنية بالأمن الغذائي في العالم العربي، ومعظمها تقودها الدول الأعضاء في

مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، والكويت والبحرين (Woertz,E., 2013). وأدركت الدول العربية ذات الطبيعة القاحلة مواطن ضعفها الناتجة عن ضعف الاكتفاء الذاتي من الغذاء والاعتماد الشديد على الأسواق العالمية.

ويمكن تناول إطار حوكمة الأمن الغذائي بالمنطقة العربية بإعطاء صورة عن أهم إجراءات الحوكمة في بعض الدول، وعرض جهود الحوكمة على المستوى الإقليمي والمؤسسات بالمنطقة، وأهم المعوقات التي تواجهها.

3-2-1- حوكمة الأمن الغذائي في بعض الدول العربية: أدركت الحكومات العربية المخاطر المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، وسعت كل دولة لضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بها، ويعبر الجدول (13) عن تلك الجهود.

3-2-2- حوكمة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي للدول العربية: سعت الدول العربية نحو حوكمة الأمن الغذائي والتعاون في هذا الشأن إقليمياً بجانب اجراءات الحوكمة على المستوى المحلي، للتصدي لمخاطر نقص الغذاء. وأهم المنظمات المعنية بالأمن الغذائي في العالم العربي (Woertz,E., 2013).

● **جامعة الدول العربية:** ومقرها القاهرة وتأسست في 1945 لتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق التعاون بينها، وتحقيق استقلالها وسيادتها وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. تتعاون جامعة الدول العربية في المقام الأول مع المنظمات الدولية لمواجهة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. رغم أنها لم تستطع تقديم نطاق موسع من الحوكمة الإقليمية للغذاء والزراعة حتى الآن.

● **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** ومقرها الخرطوم. وتُعتبر "النسخة العربية من منظمة الفاو وتأسست في 1970، وتتولى تجميع ونشر البيانات الزراعية عن جميع الدول العربية. وتتمتع المنظمة بخبرات حول الأسواق والإحصائيات والسياسات الزراعية. ومع ذلك فإن المنظمة لا تحصل على التمويل الكافي، ويتناقص تأثيرها على الصعيد الإقليمي، وكذلك فإن الخرطوم تشهد اضطراباً سياسياً متزايداً. وتتولى المنظمة تنفيذ العديد من اشروعات التنمية في العديد من الدول العربية منها:

- مشروع التنمية الريفية في منطقة دير علا بالأردن في 2016، لتنمية إنتاج الأغنام؛ ولإنتاج محاصيل الأعلاف؛ وحفر وتجهيز الآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية.

- مشروع تطوير المجتمعات الريفية وتنمية الموارد البيئية في السعودية عام 2018 لمراجعة وتقييم التقارير والدراسات؛ تقديم عدد 60 استشارة فنية في المجالات المختلفة المرتبطة بالنشاط الزراعي (اليونسكو، 2018).

- مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في الأردن عام 2019، وذلك بالتعاون مع منظمة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، بهدف ربط الشبكة العربية للمجتمعات الرعوية مع الشبكة العربية للموارد الرعوية بالمنظمة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2019).

- مشروع المبادرة الإقليمية بهدف نشر تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة الحجج بالمناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022). وذلك بغرض تحديد احتياجات بناء القدرات للسكان في الريف، متضمناً سلامة الغذاء والجودة، وكذلك ممارسات التصنيع الجيدة، بجانب التبريد/التخزين، التعبئة، التسويق.

- مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في جمهورية مصر العربية، وتم تنفيذه بالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، واشتمل على تنفيذ دراسة أساسية عن المراعي في مصر بمنطقة الساحل الشمالي الغربي -مصر، ودراسة متعلقة أيضاً بسياسات المراعي بخصوص مشروع " الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي "بالساحل الشمالي الغربي- في مصر.

- مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل بمدينة سانت كاترين- محافظة جنوب سيناء في مصر، ويُنفذ هذا المشروع بالتعاون بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في محافظة جنوب سيناء (جهاز مدينة سانت كاترين).

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا): ومقرها بيروت وتأسست في 1973، وتجمع في عضويتها الأطراف المعنية من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للتعاون بشأن أهداف التنمية المستدامة. نشرت لجنة الاسكوا العديد من الدراسات المهمة حول الأمن الغذائي للدول العربية في العقود الماضية رغم العدد المحدود للفريق المختص بالأمن الغذائي فيها. وتحظى اللجنة باهتمام كبير من الجهات المانحة، والتي تقدم التمويل لقياس ومتابعة الأمن الغذائي. ولما كانت المنطقة تشهد اضطرابات سياسية فإن بعض الدول فرضت قيوداً على سفر ممثلي الحكومات، مما جعل استضافة بيروت لمقر اللجنة صعباً إلى حد ما.
- تأسس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1974، للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية الزراعية العربية بشكل أساسي، وبالفعل تم تمويل 97 مشروعاً زراعياً في الدول العربية، بلغت قيمتها 3,5 مليار دولار (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، 2014).
- في فبراير 1975 تأسست الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (اوكلويد) المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبدأت ممارسة نشاطها عام 1977، برأسمال قدره 60 مليون دينار كويتي، للقيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف والمواد والمعدات والآلات اللازمة لذلك.
- تأسست الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، باعتبارها مؤسسة استثمارية مالية عربية متخصصة في مجال الإستثمار لقطاع الزراعة في الدول الأعضاء بها، وتم إعلان إنفاذ إتفاقية الإنشاء والنظام الأساسي في [مارس](#) 1977، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي بالمنطقة العربية من خلال تأسيس الشركات الزراعية والدخول في شراكات مع القطاع الخاص. وتساهم في رأس مال 55 شركة زراعية كبرى تعمل في 12 دولة عربية، وتتضمن صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف. وبلغت قيمة الاستثمارات حتى عام 2006 حوالي 454 مليون دولار. ويتم اعطاء الأولوية للمشروعات التي تسعى لتضيق الفجوة الغذائية بالمنطقة العربية وتعزز التكامل بين الإمكانيات والموارد بهذه الدول العربية، وتمنح الهيئة العربية الاهتمام للتنمية الزراعية المستدامة والمحافظة على الموارد البيئية الموجودة (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، 2014).
- إستراتيجية الأمن الغذائي العربي عام 1980: وتم تشكيل فريق الأمن الغذائي عام 1983، وقام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعاً لتحظى بالأولوية في التنفيذ، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات (عبد السلام، محمد، 1998).
- تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، وتم التعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- أنشاء عدة مؤسسات تنموية مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وأنشأت عدة دول عربية أيضاً مجموعة من الصناديق الوطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية من أمثلتها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية، وساهمت الصناديق في تمويل العديد من مشروعات الإنتاج للسلع الغذائية والبنية التحتية الأساسية، كما ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري وتعميقه بين الدول العربية.
- اعتمدت القمة العربية بالرياض عام 2006 إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، واشتملت على عدة برامج لتحقيق وتعزيز الأمن الغذائي. ويعتبر "إعلان الرياض" اهم معالم التعاون العربي الجماعي لمواجهة أزمة قصور الغذاء وارتفاع أسعاره، والذي جاء خلال اجتماع وزراء الزراعة العرب في الرياض ابريل 2008، في إطار اجتماعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (ESCWA, Undated).

- **المشروع الطارئ للأمن الغذائي** والذي أقرته قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، ويشتمل على عدداً من الدول العربية تم اختيارها بناءً على الأهمية النسبية لعدد السكان ومدى توافر الموارد من الأراضي الزراعية والمياه، وهذه الدول هي تونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق ومصر والمغرب واليمن ويهدف المشروع لتحقيق الاكتفاء من السلع الغذائية الرئيسية، وكذلك توفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للعمل في مشاريع البنية التحتية والخدمات الزراعية، وتوفير فرص عمل جديدة بالمناطق الريفية لمكافحة معدلات البطالة المرتفعة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009). ويتم تنفيذ المشروع خلال ثلاث مراحل في الفترة من 2010: 2030، بالمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص (صندوق النقد العربي، 2010).

3-2-3- معوقات حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة العربية: تتخذ الدول العربية الإجراءات لتعزيز الأمن الغذائي، وتتمتع المنطقة بوجود إطار عام لبيئة مؤسسية ملائمة لحوكمة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي، إلا أنها تواجه عدداً من المعوقات منها:

- محدودية دور القطاع الخاص: يعتمد العالم العربي اعتماداً شديداً على أسواق الغذاء العالمية، ولكنه ليس لديه شركة تجارة للسلع في القطاع الخاص. ويمكن اعطاء تفويض الأمن الغذائي إلى القطاع الخاص في الدول العربية دفعةً للإطار المؤسسي القائم في العالم العربي.
- نقص التقنيات التي تحقق الكفاءة والاستدامة في الموارد والاستثمار فيها: يعاني العالم العربي من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، ويقتصر وجود التقنيات القائمة على محور الترابط بين المياه والطاقة والغذاء لزيادة كفاءة استهلاك الموارد وتحقيق التكامل الإقليمي.
- إنخفاض الأولوية السياسية لقضية الأمن الغذائي في الأجندة الوطنية والإقليمية: تعاني المنطقة العربية من غياب الإرادة السياسية الكافية لوضع الأمن الغذائي في سلم أعلى من الأولويات، بحيث يمكن تحديد الفرص المشتركة. وبالتالي فإن حوكمة الغذاء بين الحكومات ضعيفة، مما يعتبر عقبةً أمام تحقيق أي نتائج إيجابية.
- ضعف المؤسسات الإقليمية: تعاني المنطقة من ضعف الدور التنسيقي في السياسات والمبادرات الإقليمية لجامعة الدول العربية بسبب الصراعات الممتدة والتحالفات سريعة التغير في المنطقة. وأدى لانخفاض أولوية التعاون حول القضايا المختلفة ومنها الأمن الغذائي في سلم أجندة السياسات.
- عدم وجود أهداف واضحة للتنفيذ وأدوار محددة وآليات للمتابعة: رغم وجود أساس كافٍ من المؤسسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي، وأن هذه الوثائق هي نتيجة للتشاور والحوار بين الحكومات إلا أن المعلومات المتاحة تُظهر أن ترجمتها إلى سياسات وطنية ومدى تنفيذها ضعيف جداً. ولا يوجد أهداف تنفيذ وإستراتيجيات وخطط إقليمية محددة بوضوح.

4- تجارب الدول:

بعد استعراض واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية وجهود حوكمته محلياً وإقليمياً وأهم المعوقات التي تواجه ذلك، يعرض هذا الجزء تجربة EU وASIAN باعتبارهما من أهم الكيانات الإقليمية التي اتخذت العديد من الإجراءات المبكرة لحوكمة الأمن الغذائي عالمياً وليس إقليمياً فقط للاستفادة منها في المنطقة العربية.

4-1- الاتحاد الأوروبي EU: هو مجموعة من دول القارة الأوروبية، ويُشكل تكتلاً سياسياً واقتصادياً بدأ مساره عام 1951، وعددها حالياً 27 دولة (بعد خروج بريطانيا). وإجمالي السكان 447,7 مليون نسمة في 2020 (WDI).

شرع EU في تجميع الموارد في القطاع الزراعي منذ خمسينات القرن الماضي عبر تقديم الدعم إلى المزارعين، وتحرير التجارة بين دول الاتحاد للسماح للمزارعين بالتصدير إلى أي سوق داخل EU، والاستثمار في المناطق الريفية لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية في الريف الأوروبي، ونجحت في تحقيق الأمن الغذائي لأوروبا على مدار الستين عاماً الماضية. وتعرض الأجزاء التالية جهود تلك الحوكمة وتقييمها.

4-1-1- جهود واجراءات حوكمة الأمن الغذائي في EU: تعددت تلك الجهود وأهمها:

- إنشاء المركز الفني للزراعة والتنمية الريفية (CTA) Technical Centre for Agricultural and Rural عام 1983 بموجب اتفاقية لومي بين مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ودول EU، وفرض العديد من عمليات الحظر على استيراد أنواع معينة من الأسماك، وبذل الجهود لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. وتعزيز تنمية القدرات السياسية والمؤسسية وقدرات إدارة المعلومات والاتصالات لمنظمات التنمية الريفية والزراعية في دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وتساعد هذه المنظمات لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي المستدام والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية (Candl, J. et al, 2018).
- عزز EU تشريعات سلامة الأغذية وأنشأ الهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء (EFSA) European Food Safety Authority في 2002 (Smith, A., et al, 2012)، استجابةً لضرورة الغذاء مثل جنون البقر والديوكسين.
- اعتماد EU سياسة المعونة الغذائية والعمليات الخاصة لدعم الأمن الغذائي عام 2007، باعتبارها أداة تمويل التعاون الإنمائي.
- إنشاء مرفق الغذاء المؤقت temporary Food Facility بالقرار رقم 1337/2008 لمساعدة البلدان على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود لمواجهة مشكلات الغذاء.
- إنشاء مركز الأبحاث المشترك Joint Research Centre (JRC) بشأن الأمن الغذائي بالقرار رقم 597/2009، ورصد تأثير الوقود الحيوي وبرنامج كوبيرنيكوس لرصد الأرض.
- أنشأت العديد من البلدان الأوروبية وكالات تنظيمية جديدة وأصلحت الوكالات القائمة للإشراف على الأنشطة الوطنية للرقابة على الأغذية (Candl, J. et al, 2018).
- تطوير السياسة الغذائية لـ EU بشكل خاص كجزء من السياسة الزراعية المشتركة وكجزء من السوق المشتركة. تقليل اعتماد الزراعة الأوروبية على الطاقة والواردات كثيفة الطاقة وواردات الأعلاف. وتنوع مصادر الواردات ومنافذ تسويق عن طريق تعزيز سياسة التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف.

4-1-3- تقييم سياسات EU لحوكمة الأمن الغذائي: وبعد استعراض إجراءات EU لحوكمة الأمن الغذائي يمكننا التوصل إلى:

- حققت القارة الأوروبية إكتفاءً ذاتياً لكثير من المنتجات الزراعية نتيجة لسياسات واجراءات حوكمة الأمن الغذائي في EU، ولكن لا زال القطاع الزراعي مستورد صافٍ لمنتجات محددة مثل بروتين الأعلاف، والذي يُعتبر تحدياً أمام المزارع خاصة مع تكاليف المدخلات المرتفعة، مثل الأسمدة والوقود الأحفوري وتهدد بارتفاع أسعار الأغذية (SAPEA, 2020).
- تقدّم أبعاد تكامل السياسات في إدارة EU للأمن الغذائي نسبياً عقب ارتفاع أسعار الغذاء.
- تنوعت أهداف الأمن الغذائي مع وجود وعي متزايد بالاتساق والروابط مع القضايا الأخرى
- أن العلاقة بين السياسة المعززة في التكامل في عمليات الحوكمة ونتائج الأمن الغذائي في نهاية المطاف لا تزال غير مدروسة وبالتالي غير واضحة.
- حقق EU تقدماً كبيراً في الأمن الغذائي في بعض الأنشطة الرئيسية ولكن ليس في البعض الآخر
- تم استبدال الأمن الغذائي في الأجندة السياسية بقضايا متنافسة يُنظر إليها على أنها أكثر إلحاحاً، وبالتالي تقليل الضغط السياسي للاستثمار في جهود تكامل السياسات.

يعمل EU حالياً بصفته شريكاً قديماً وموثوقاً للعديد من البلدان حول العالم، لضمان الأمن الغذائي العالمي وبناء أنظمة غذائية مرنة. حيث خصصت المفوضية الأوروبية 600 مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي لمساعدة الدول الأكثر احتياجاً في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى لمواجهة أزمة الغذاء الحالية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية. وأهم الإجراءات لتحقيق ذلك ما يلي (Capril,A., 2022):

أ- منذ عام 2015 أنفق 350EU مليون يورو تقريباً في المساعدات الغذائية الإنسانية، وتعد بدفع 2,5 مليار يورو (1,4 مليار يورو للتنمية، و1,1 مليار يورو للمساعدات الإنسانية) للتعاون الدولي لأغراض التغذية للفترة 2021-2024. كما سيدعم EU للفترة 202 - 2027 أنظمة الغذاء في 70 بلداً شريكاً.

ب- تعهد EU ودوله الأعضاء في 6 إبريل 2022 بمبلغ 1 مليار دولار للتعامل مع الأمن الغذائي في دول الساحل.

ج- اعتمد EU من أجل منطقة الجوار الجنوبية حزمة دعم بمبلغ 225 مليون يورو من أجل تخفيف الآثار المحتملة لأزمة الغذاء الناشئة، وذلك لاعتماد هذه المنطقة على واردات الغذاء التي اضطرت بسبب الحرب.

د- يبذل EU الجهد لإيصال القمح المحجوز في أوكرانيا للأسواق العالمية، وتدعم المفوضية أوكرانيا لتطبيق إستراتيجية أمن غذائي على المدى القصير والمتوسط، بحيث تصل المساهمات إلى المزارعين حيث أمكن، وللمحافظة على منشآت النقل والتخزين لتمكين البلد من إطفاء مواطنيه واستعادة السيطرة في النهاية على أسواق التصدير.

هـ- يضاعف EU أيضاً إنتاجه لتخفيف الضغط على أسواق الغذاء العالمية، ويعمل مع برنامج الأغذية العالمي لتوصيل المخزونات المتوفرة والمنتجات الإضافية إلى البلدان الضعيفة.

و- دعم مزارعي EU بتوزيع 500 مليون يورو لتقديم الدعم المباشر للمزارعين المتأثرين بتكاليف المدخلات المرتفعة وإغلاق أسواق التصدير؛ ومنح استثناءات مؤقتة للسماح بإنتاج المحاصيل على الأراضي المخصصة داخل EU مع الإبقاء على مدفوعات التخضير الكاملة للمزارعين.

ز- دعم المستهلكين في EU بتطبيق ضريبة قيمة مضافة مخفضة، وتشجيع المشغلين الاقتصاديين على احتواء أسعار التجزئة.

4-2- دول رابطة جنوب شرق آسيا ASIAN:

أسست ASIAN في 1967 في تايلاند، وتضم خمس دول اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وانضمت بروناي في 1984 وفيتنام في 1995 ولاوس وميانمار في 1997 وكمبوديا في 1999، لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والتطور الثقافي في المنطقة؛ وتحقيق السلام والاستقرار من خلال احترام العدالة وسيادة القانون بهدف الحفاظ على العلاقات الودية بين دول المنطقة، والتمسك بمجموعة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويبلغ اجمالي سكان المنطقة 682,872 مليون نسمة عام 2022 (Worldometers., 2022)، وتبلغ مساحتها الكلية 4,5 مليون كيلومتر مربع.

4-2-1- الأمن الغذائي في ASIAN: يُعتبر الأمن الغذائي تحدياً خاصاً في ASIAN لتزايد سكانها وتدهور الظروف البيئية والتعرض لتغير المناخ والتحضر السريع، حيث ان المنطقة معرضة بشكل خاص لعواقب سلبية رغم انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بشكل كبير، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة عام 2015، والذي سجل 61 مليون شخص مقارنة بـ 138 مليون عام 1992. وتعاني المنطقة بسبب تركيز الكثير من السكان والبنية التحتية في دلتا الساحل والنهر، وتعرض مئات الملايين من السكان لخطر كبير جراء تغير المناخ (CGIAR., 2016) وصعوبة الحفاظ على التوازن بين الاحتياجات المتزايدة لسكان الحضر والقطاع الزراعي نتيجة التوسع الحضري المتزايد.

وأكد مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 وأزمات الغذاء 2008 و2011 الحاجة لتعزيز الحوكمة الوطنية للأمن الغذائي على المستوى المحلي لـ ASIAN، وكذلك المزيد من الحوكمة الإقليمية لدول المنطقة أو العالمية للأمن الغذائي. وتبنت البلدان في المنطقة عدداً من السياسات والبرامج الوطنية، لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز البرامج والسياسات الغذائية. إلا أن أزمة الغذاء 2007/2008 أثبتت عدم نجاح السياسات الوطنية وحدها في تحقيق الأمن الغذائي. حيث استفادت بعض دول

المنطقة من ارتفاع أسعار الأرز من خلال بيع الفائض في السوق العالمية، مثل تايلاند وفيتنام، بينما واجهت دول أخرى مثل الفلبين تدهوراً سريعاً في أمنها الغذائي (Islam, S., et al, 2012). لذلك دعا قادة المنطقة لضرورة التعاون والحوكمة الإقليمية لإدارة الأمن الغذائي إقليمياً، وتوفير الغذاء واستقراره من خلال تسريع التجارة، وخلق احتياطات غذائية من خلال تكامل أوثق (Mlynarska, K., 2017).

2-2-4- تطور حوكمة الأمن الغذائي في ASIAN: تتم حوكمة الأمن الغذائي في المنطقة من خلال الأبعاد التالية (Teng, P. et. al., 2014):

- **البعد "الداخلي":** من خلال إتاحة منتدى للدول الأعضاء لتحقيق المصالح الإقليمية والوطنية. وتتكون من آيتين للحوكمة: لوائح الـ ASIAN بشأن التجارة والخدمات والاستثمارات لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي بشكل غير مباشر، والمبادرات المصممة لاستهداف الأمن الغذائي بشكل مباشر.
- **البعد الخارجي:** من خلال ASEAN Plus Three (APT)، وأنشئت عام 1997. وتشمل التعاون بين ASEAN والصين واليابان وكوريا الجنوبية في مجالات السياسة والأمن؛ الاقتصاد والتمويل؛ البيئة وتغير المناخ؛ التنمية الاجتماعية والثقافية. باعتبار الأمن الغذائي جزء من المجال الاقتصادي والمالي وقضية ملحة.
- **البعد المعياري:** من خلال مبادرة المجتمع الاقتصادي لـ ASEAN، ويتم التعامل معها باعتبارها قوة دافعة ضرورية لتجارة الأغذية داخل المنطقة وآلية تسهل تدفق السلع الأساسية مثل الأرز من دول الفائض إلى دول العجز، لتحسين فعالية سلاسل التوريد الإقليمية من خلال خفض التعريفات؛ تبسيط الإجراءات الحدودية؛ خفض تكلفة النقل؛ ضمان سلامة الأغذية (تتبع المعايير)؛ تعزيز البنية التحتية.
- **البعد الوظيفي:** وضعت الـ ASEAN المبادرات لتحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وهي:

أولاً: مبادرة إطار الآسيان المتكامل للأمن الغذائي 2015-2020 (AISF): لزيادة إنتاج الغذاء؛ تعزيز الأسواق المواتية والتجارة من أجل المنتجات الزراعية؛ استقرار الإمدادات الغذائية لتحسين سبل عيش المزارعين؛ ضمان الأمن الغذائي والتغذية على المدى الطويل (Belesky, P., 2014)، ويتكون إطار العمل من خمسة مكونات وتسعة محاور استراتيجية. يتعلق المكون الأول بالإغاثة في حالات الطوارئ في الأمن الغذائي ويتكون من اتجاه واحد، لتعزيز ترتيبات الأمن الغذائي. أما المكون الثاني مخصص لتنمية تجارة الأغذية المستدامة ويتكون من اتجاه واحد لتعزيز أسواق المواد الغذائية وتجارتها. أما المكون الثالث فيتعلق بالنظام المتكامل لمعلومات الأمن الغذائي ويتكون من توجه واحد لتعزيز نظام الأمن الغذائي المتكامل. والمكون الرابع مخصص للابتكارات الزراعية ويتكون من ثلاثة محاور: تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام، وتشجيع زيادة الاستثمار في الصناعات الغذائية والزراعية، وتحديد القضايا الناشئة ومعالجتها. المكون الخامس مخصص للتنمية الزراعية المعززة للتغذية (ASEAN Integrated Food Security (AIFS), 2014).

ثانياً: مبادرة احتياطي الأرز في حالات الطوارئ (APTERR): وصدرت عام 2009 ودخلت حيز التنفيذ عام 2012. وتستند فكرة احتياطات الغذاء الإقليمية على افتراض أن تخزين الأغذية الأساسية ضرورة ملحة. وتُعتبر الاحتياطات الغذائية أداة حوكمة خاصة في حالات الطوارئ أو الأزمات. وفي إطار المبادرة الحالية، تعهدت 13 دولة بإتاحة 787 ألف طن من الأرز في حالة عدم الاستقرار في العرض أو الإنتاج بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية والكوارث (Belesky, P., 2014).

ثالثاً: نظام معلومات الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFSIS): وأنشأه عام 2002 وزراء الزراعة والغابات في الدول الأعضاء في ASEAN بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا، لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة من خلال تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي. تم تقسيمها إلى مراحل الأولى من 2003: 2007 وخصص لتعزيز نظام معلومات الأمن الغذائي الإقليمي وزيادة قدرات الدول الأعضاء على توفير المعلومات المطلوبة. والثانية من 2008: 2012، وتم تمديده إلى ثلاثة عناصر معلومات الإنذار المبكر؛ توقعات السلع الزراعية؛ التعاون الفني (Belesky, P., 2014).

وافقت ASEAN على إنشاء شبكة بين منطقي مبيدات الآفات لتبادل المعلومات حول مراقبة وتسويق واستخدام مبيدات الآفات في المنطقة. وأنشئت قاعدة بيانات وشبكة لمبيدات الآفات فيما بينها الدول الأعضاء.

- تمت صياغة الإجراءات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنتاج اللقاحات واستخدامها من قبل صناعة الثروة الحيوانية.
- تم اعتماد المبادئ التوجيهية لتقييم مخاطر الكائنات المحورة وراثيًا المرتبطة بالزراعة. وأجريت مشاورات بين كبار مسؤولي الزراعة والتجارة بشأن القيود المفروضة على استيراد الفواكه الاستوائية الطازجة والتونة المعلبة والزيوت النباتية.

3-4- تقييم حوكمة الأمن الغذائي في ASEAN: وباستعراض أهم الإجراءات التي اتبعتها ASEAN لتلك الحوكمة يمكننا التوصل إلى (Mlynarska,K., 2017):

- يمكن تقسيم الدول الأعضاء في ASEAN إلى ثلاث مجموعات، الأولى هي الدول التي تتمتع بالأمن الغذائي (سنغافورة وبروناي). والثانية هي ماليزيا وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وفيتنام، حيث ساهمت الزراعة بحصة متناقصة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والتجارة الدولية في هذه البلدان باستثناء فيتنام، وتغيرت العادات الغذائية في هذه البلدان بشكل كبير في العقود الأخيرة. والثالثة كمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وهي اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية تتطلب اهتمامًا خاصًا.
- يمكن أن تحقق المنطقة الأمن الغذائي بشكل جماعي من خلال التجارة في الأرز والذرة. ويمكن أن تؤدي تدابير تيسير التجارة ومواءمة وتكافؤ أنظمة الأغذية ومعايير الرقابة لتقليل تكلفة تجارة المنتجات الغذائية.
- تعاني ASEAN من مجموعة معوقات خارجية منها أداء الاقتصادات الأخرى؛ الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛ الحواجز المتعلقة بعملية التنفيذ. مثل تلك المتعلقة بالالتزام؛ الإجراءات التي يتخذها أعضاء الرابطة وتضرر بمصالح الرابطة؛ والعوامل السياسية. قد يكون هناك تضارب بين التزامات الآسيان والمصالح الوطنية التي تحتاج إلى حل.
- تواجه ASEAN الحواجز الكمية وغير الكمية التي تعترض التجارة ومنها قضية سلامة الأغذية وظروف الصحة النباتية. والقيود المؤسسية وتحتاج معالجتها لتعزيز التجارة المتوقعة.
- تحتاج ASEAN لوضع إستراتيجية مناسبة وفعالة لتثبيت الأسعار والإمدادات. مثل ترتيب مخزون احتياطي متعدد الأطراف في الأرز في المنطقة مثل نظام احتياطي الأرز الطارئ ل ASEAN.
- من الضروري أن تحدد دول ASEAN ماهية الأمن الغذائي بشكل جماعي، وتحديد المواد الغذائية المهمة لكل منهم، لتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين بشكل أفضل.
- تحتاج ASEAN لتطوير البنية التحتية الريفية وكذلك المؤسسات، فهي جزء لا يتجزأ من بناء نظام غذائي إقليمي فعال. ستربط البنية التحتية المادية منتجي الأغذية والمستهلكين. ويُقترح مواءمة السياسات وتطوير آليات التمويل لتسهيل وتخفيض تكلفة استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية.
- سلط الوباء COVID-19 الضوء على مدى هشاشة الإمدادات الغذائية في المنطقة، حيث تسبب الجائحة في اضطراب واسع النطاق في جنوب شرق آسيا، من حيث عدد الوفيات وسبل العيش المفقودة والانقطاعات الرئيسية لسلاسل التوريد. علاوة على ذلك، أدى الارتفاع الأخير في التضخم، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى تآكل شديد في القوة الشرائية للأسر.
- تسبب تغير المناخ في انخفاض مستويات المياه بشكل كبير لدرجة أن تسرب المياه المالحة من بحر الصين الجنوبي يتقدم في دلتا ميكونغ، مما أحدث أضراراً بالمياه الجوفية وحقول الأرز على بعد حوالي 100 كيلومتر في الداخل.
- يجب أن تتبنى المنطقة نموذجًا جديدًا للأمن الغذائي يمكنه استيعاب الاضطرابات الداخلية والخارجية على حد سواء.

4-4- الدروس المستفادة من تجارب الدول في حوكمة الأمن الغذائي:

بعد استعراض تجربتي EU و ASEAN في حوكمة الأمن الغذائي يمكننا الخروج ببعض الدروس للاستفادة منها في الحالة العربية ومنها:

- ضرورة اعطاء الأولوية السياسية لقضية الأمن الغذائي في الأجندة الإقليمية.
- التحديث المستمر للوائح الأمن الغذائي الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.
- أهمية التنسيق بين السياسات والمبادرات الإقليمية، وتجنب الصراعات والخلافات.
- ترجمة الإعلانات واللوائح الإقليمية المتعلقة بالأمن الغذائي إلى سياسات وطنية وأهداف واضحة للتنفيذ ومحددة بوضوح.
- ضرورة إلزام جميع الدول بالمنطقة بتنفيذ اتفاقات الأمن الغذائي المبرمة، من خلال القوانين ومعاقبة المخالفين.
- إدماج مشكلة الأمن الغذائي في استراتيجيات وبرامج مكافحة الفقر.
- التحالف مع الدول والكيانات الأخرى ووضع التدابير والإجراءات موضع التنفيذ، وتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية وتأثيرها على قضية الأمن الغذائي.

5 - نتائج الدراسة:

- وبدراسة الجوانب المختلفة لحوكمة الأمن الغذائي في المنطقة العربية محلياً وإقليمياً، وكذلك دراسة تجربتي EU و ASEAN توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- المقصود بمفهوم حوكمة الأمن الغذائي الآليات والتدابير التي تهدف إلى توجيه النظم الاقتصادية والاجتماعية لمضمان النظم الغذائية المستدامة، وتساعد الحوكمة الرشيدة على مواجهة الأزمة الغذائية.
- تساهم حوكمة الأمن الغذائي بشكل كبير في تحقيق ودعم التنمية المستدامة من خلال صياغة الأطر القانونية والاستراتيجيات للأمن الغذائي؛ دعم نظم الأمن الغذائي التنمية المستدامة والتنمية الزراعية؛ تنظيم الأنشطة المشتركة بين القطاعات؛ المراقبة المستمرة وتقييم النتائج المحققة؛ تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة المتعلقين بالأمن الغذائي.
- سعت الدول العربية نحو حوكمة الأمن الغذائي والتعاون على المستوى الإقليمي من خلال المؤسسات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (اوكلويد)؛ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
- تعاني المنطقة العربية من عدة معوقات لحوكمة الأمن الغذائي منها محدودية دور القطاع الخاص؛ نقص التقنيات التي تحقق الكفاءة والاستدامة في الموارد والاستثمار؛ إنخفاض الأولوية السياسية لقضية الأمن الغذائي في الأجندة الوطنية والإقليمية؛ ضعف المؤسسات الإقليمية؛ عدم وجود أهداف واضحة للتنفيذ وأدوار محددة وآليات للمتابعة.
- اتخذت EU العديد من الاجراءات لحوكمة الأمن الغذائي منها إنشاء المركز الفني للزراعة والتنمية الريفية والهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء؛ اعتماد سياسة المعونة الغذائية والعمليات الخاصة لدعم الأمن الغذائي؛ إنشاء مرفق الغذاء المؤقت.
- حققت القارة الأوروبية إكتفاءً ذاتياً في الكثير من المنتجات الزراعية نتيجة لسياسات حوكمة الأمن الغذائي في EU. كما ساهم في مواجهة أزمة الغذاء الحالية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية من خلال إنفاق 350 مليون يورو كمساعدات غذائية إنسانية؛ اعتماد حزمة دعم بمبلغ 225 مليون يورو لمنطقة الجوار الجنوبية.

- يُعتبر الأمن الغذائي تحدياً خاصاً في ASIAN لتزايد عدد سكانها وتدهور الظروف البيئية والتعرض لتغير المناخ والتحضر السريع، لذلك سعت لحوكمة الأمن الغذائي من خلال مبادرة إطار الآسيان المتكامل للأمن الغذائي (AISF) 2020-2015؛ مبادرة احتياطي الأرز في حالات الطوارئ (APTERR)؛ نظام معلومات الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFSIS).

- تعاني ASEAN من مجموعة معوقات منها الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛ الحواجز المتعلقة بعملية التنفيذ؛ الحواجز الكمية وغير الكمية. لذلك تحتاج تطوير البنية التحتية الريفية الواسعة والمؤسسات؛ تبنى نموذجاً جديداً للأمن الغذائي لاستيعاب الاضطرابات الداخلية والخارجية.

وأهم المقترحات لمعالجة مشكلات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتعزيز ودعم التنمية المستدامة هي:

- اعطاء الأولوية السياسية لقضية الأمن الغذائي في الأجندة الإقليمية العربية، والتحديث المستمر للوائح الإقليمية ودون الإقليمية، والتنسيق بين السياسات والمبادرات الإقليمية. وإلزام جميع الدول بالمنطقة بتنفيذ الاتفاقات المبرمة وفرض العقوبات على المخالفين.
- زيادة الدول العربية ذات الموارد المالية-التمويل للهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية لتحويلها إلى شركة عالمية لتجارة السلع الغذائية.
- إنشاء مركزاً لتبادل المعلومات حول قضية الأمن الغذائي بالمنطقة العربية.
- تعاون المنطقة العربية مع الدول والكيانات الأخرى لمواجهة وعلاج مشكلات الجوع وسوء التغذية ووضع التدابير والإجراءات موضع التنفيذ.
- ادماج قضية الأمن الغذائي في استراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر في المنطقة العربية.

6- خاتمة:

تُعتبر أزمة الغذاء العالمية في 2007/2008 السبب الرئيسي لإيلاء الاهتمام لقضية الأمن الغذائي، واعتبارها من القضايا العالمية الملحة، وتحتاج إلى تعاون المجتمع الدولي خاصةً بعد جائحة COVID-19 والحرب الروسية الأوكرانية. وتُعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق معاناةً من مشكلات الجوع وسوء التغذية

7- المراجع

- 1-ASEAN Integrated Food Security(AIFS). (2014). *Framework and Strategic Plan Of Action on Food Security in the ASEAN Region*. <http://www.asean-agrifood.org>.
- 2-Afolabi,A. (2016). The key challenges of corporate governance of firms: Empirical evidence from Sub-Saharan. *African anglophone (SSAA) countries. Corporate Ownership &Control*,13(3-3).
- 3-Belesky, P. (2014). *Regional Governance, Food Security and Rice Reserves in East. Asia*. Global Food Security, 3, 167–173.
- 4-Candel, J. (2014). *Food security governance: a systematic literature review*. Food Security,.
- 5-Candl,J.et al. (2018). *Policy integration in the EU governance of global food security*. Food Security ,10,pp 195- 209.
- 6-Capril,A. (2022). *Russia's war on Ukraine: Impact on Food Security and EU Response*. Research Service PE 729.367.
- 7-CFS. (2012). *Food Security*. The Committee on World Food Security(CFS),"http://www.fao.org/cfs/en.
- 8-CGIAR,. (2016). *Southeast Asia*. <https://ccaafs.cgiar.org/regions>.

- 9-Chilton,M.,et al. (2007). *The negative effect of poverty and food insecurity on child development*,. The Indian Journal of Medical Researc.
- 9-ESCWA. (Undated). *Strategy for Sustainable Arab Agricultural Development for the Upcoming Two Decades*. <https://archive.unescwa.org>.
- 10-FAO. (2006). Food Security.Rome. Rome:*The Food and Agriculture Organization (FAO)*,<http://www.fao.org/fileadmin>.
- 11-FAO. (2020). *Policy Brief:The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition*. FAO,United Nations Food and Agriculture Organization.
- 12-FPR.I.,. (2010). Food Security and Economic Development in the Middle East and North Africa,. *Current State and Future Perspectives*.Washington DC.
- 13-IFPR.I. (2010). Food Security and Economic Development in the Middle East and North Africa. *Current State and Future Perspectives*.Washington.
- 14-Islam, S., et al. (2012). *Regional Initiatives on Food Security , The Challenge of Food Security*. International Policy and Regulatory Frame works(p.
- 15-Johnson, I.(. (1997). Redefining the Concept of Governance. *Canadian International Development Agency*.
- 16-McKeon N. (2013). Global governance for world food security. *Heinrich Boll Stiftung*,26.
- 17-MeKeon,N. (2013). *Golden Governance for World Food Security*. Henrichi Boll Stiftung.
- 18-Mlynarska,K. (2017). *Food Security Governance n the Southeast Asia Region from National of Region Governance*. Historiai Polityka No. 20(27)/.
- 19-OECD1995Participatory Development and Good Governance*Organization for Economic Cooperation and Development*14
- 20-Pereira LM,et al. (2012). Moving from traditional to new adaptive governance:. *The Changing Face of food security responses in South Africa*. *Food Security*,4(1), 41-58.
- 21-Ruben O.et al. (2018). Food Sustainability in the Context of Human Behavior. *YALE JOURNAL OF BIOLOGY AND MEDICINE* 91, 191- 196.
- 22-SAPEA. (2020). *A sustainable food system for the European Union Evidence*. SAPEA, Review Report No. 7.
- 23-Smith,A., et al. (2012). *10 years of the European Food Safty*. European Food Safety Authority(EFSA).
- 24-Teng, P.et. al. (2014). *Towards Asia 2025:Policy and Technology Imperatives*. Summary Security Held Singapore on 21–22,Conference Report. “Food Security, 7.
- 25-UNDP. (2005). Governance Indicators:A Users’Guide. *United Nations Development Programme*.
- 26-United Nations. ((undated)). *sustainable development goals 17* . <http://www.un.org/sustainabledevelopmen>.
- 27-United Nations. (2009). *Comprehensive Food Security &Analysis Guidelines.Vulnerability*. United Nations, World Food Programme(WFP).
- 28-USDA. (2005). *Definitions of Food Security*.USA. United States Department of Agriculture(USDA).
- 29-WDI. (n.d.). *Population-total European Union*. <https://data.worldbank.org>.
- 30-Wessiss, T.G. (2020). Governance, good governance andglobal governance:conceptual andactual challenges. *Third World Quarterly*.
- 31-Woertz,E. (2013). *Oil for Food.The Global Food Crisis and the Middle East*. OUP Oxford.
- 32-World Bank. (undated). *What is Sustainable Development?.* <http://www.worldbank.org/>.
- 33-Worldometers. (2022). *South-Eastern Asia Population*. ,<https://www.worldometers.info/world>.
- 34-Yu B.,Y. L. (2010). *Toward a Typology of Food Security in Developing Countries*. INTERNATIONALFOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE (IFPR).

35-الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة. (2014). *نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي*. الاتحاد العام لغرف التجارة

والصناعة والزراعة.

- 36-الاسكوا. (2008). تقرير اجتماع التنفيذ الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " 2- 6: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- 37-الاسكوا. (2019). مقترح الاجندة الرقمية العربية- مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. الامم المتحدة.
- 38-التمويل ، التنمية ، السكان. (2020). www.un.org/ar/global-issues/population.
- 39-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020) " تقرير الأمن الغذائي العربي " جامعة الدول العربية
- 40-المنظمة العربية للتنمية الزراعية . (2019). مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي " جامعة الدول العربية.
- 41-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2009). البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 42-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2022). تقرير الأمن الغذائي. جامعة الدول العربية.
- 43-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (اعداد مختلفة). تقرير الأمن الغذائي العربي. جامعة الدول العربية.
- 44-اليونسكو. (2018). نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية. اليونسكو، المنتدى السياسي الرفيع المستوى <https://arabsdg.unescwa.org/>.
- 45-جامعة الدول العربية. (2018). مشروع خطة دعم الدول العربية في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المستقبلي 2018 - 2020 . جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 46-جدغ، لارا. (2019). فقد وهدر الغذاء: لمحة ووقائع من المنطقة العربية. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاجتماع الاقليمي حول تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية.
- 47-صندوق النقد العربي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي.
- 48-عبد السلام، محمد. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي " . عالم المعرفة.

8. ملاحق:

الجدول

جدول(1): المحاور والمؤشرات للأمن الغذائي

المؤشرات	المحور
-معدلات الإكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية -فقد وهدر الغذاء -المتاح للاستهلاك من الغذاء	إتاحة الغذاء
-أسعار السلع الغذائية - مستويات دخول الأفراد - معدلات نمو السكان	امكانيات الحصول على الغذاء
- سلامة الغذاء - احتياجات السكان من البروتين والدهون والسعرات الحرارية - نقص التغذية	الاستفادة من الغذاء
-المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية - العوامل التي تؤثر سلباً على استدامة الغذاء	استقرار واستدامة الغذاء

المصدر: صُمم بواسطة الباحث اعتماداً على:

Berry,E.,Dernini, S.,Burlingame, B.,Meybeck, Conforti, P.,(2015),"Food Security and sustainability:can one exist without the other?",Public Heath Nutrition,Feb.,pp,2:9

جدول(2): الوزن النسبي للمكونات الرئيسية للغذاء في المنطقة العربية

أقسام الغذاء الرئيسية	النسبة من إجمالي الغذاء المتاح للاستهلاك(%)
الحبوب	42,8

4,5	النشويات(البطاطس)
0,9	البقوليات
17,2	الخضروات
10,8	الفاكهة
5,4	السكر
2,1	الزيوت النباتية
4,2	جملة اللحوم (حمراء وبيضاء)
1,7	الأسمك
0,9	البيض
9,4	الألبان

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، ص16

جدول(3): معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية العربية للفترة (2015: 2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	المجموعات السلعية
36,58	38,2	37,8	41,7	39,2	44,8	الحبوب
41,6	39,7	37,7	39,3	36,3	44,9	القمح والدقيق
91,3	92,7	95,8	96,4	91,8	94,4	البطاطس
38,4	40,4	50,9	53,3	51,5	55,4	البقوليات
94,8	95,7	99,2	102,8	95,6	97,5	الخضر
95,5	95,8	97,2	102,5	98,5	97,5	الفاكهة
31,4	31,5	35,3	38,7	45,2	43,7	السكر
23,8	24,8	46,0	43,0	36,2	48,6	الزيوت النباتية
73,7	76,3	81,0	78,9	69,8	76,9	لحوم حمراء
65,5	66,4	69,8	67,2	65,3	63,6	لحوم بيضاء
99,34	99,35	106,1	108,7	104,6	96,6	الأسمك
79,7	81,5	83,4	83,0	85,2	86,1	البيض
75,4	73,2	93,8	93,7	76,9	75,9	الألبان ومنتجاتها

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الغذائية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، اعداد مختلفة

جدول(4): الكمية من الفاقد والمهدر (بقيمة المليون طن) من السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية

المجموعات السلعية الاسلعية	مرحلة الانتاج الإنتاج	بعد الحصاد والتخزين الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الاستهلاك الإجمالي	نسبة من إجمالي الفاقد %
الحبوب	3,11	4,15	5,85	5,20	15,59	33,90	33,95
البطاطس	0,83	1,38	1,46	0,49	0,73	4,88	4,88
البقوليات	0,23	0,09	0,21	0,05	0,05	0,64	0,64
البذور الزيتية	1,16	0,64	0,40	0,10	0,10	2,22	2,22
الخضر	5,74	3,38	9,18	6,88	5,351	30,68	30,73
الفاكهة	0,52	0,30	6,78	5,09	4,07	16,76	16,78
اللحوم	0,67	0,67	0,61	0,61	0,97	3,53	3,53
الأسمك	0,39	0,39	0,43	0,48	0,19	1,87	1,88
الألبان ومنتجاتها	0,99	0,99	0,56	2,26	0,56	5,37	5,38
الإجمالي	13,36	11,81	25,48	21,15	27,78	99,85	100,00

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، ص 37

جدول(5): مساهمة مجموعات السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية العربية عامي 2019/ 2020 (بالمليار دولار)

المساهمة في قيمة سلع العجز عام 2020 %	2020	2019	
48,85	20,75	21,79	الحبوب
25,57	9,04	8,96	القمح
0,7	0,28	0,31	البطاطس
2,4	1,01	0,87	البقوليات
	(0,31)	(0,15)	الخضار
0,9	0,4	1,18	الفاكهة
7,6	3,24	1,07	السكر
7,4	3,15	2,6	الزيوت
18,0	7,65	8,24	للحوم
0,9	0,37	1,08	الأسماك
1,3	0,55	0,6	البيض
11,2	4,76	5,53	الألبان ومنتجاتها
0,8	0,32	0,6	بذور زيتية
	0,31	0,15	قيمة الفائض
100,00	42,48	43,87	قيمة سلع العجز
100,00	42,17	43,72	الجملة
	6,84	9,48	قيمة التجارة البينية
	35,33	34,24	قيمة الفجوة

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص 31

جدول(6): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في البلدان العربية خلال الفترة (2016/ 2020) (سنة الأساس 2015)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
فلسطين	110,7	111	110,8	112,5	111,7
المغرب	108	108,8	110,7	111,1	111,9
الإمارات	111,1	113,3	116,8	114,5	112,1
قطر	115,4	115,9	116,2	115,4	112,4
عمان	110,6	112,4	113,4	113,5	112,5
البحرين	113,6	115,2	117,6	118,8	116
العراق	119,2	119,4	119,9	119,6	120,1
السعودية	119	118	120,9	118,4	122,5
جيبوتي	115,6	116,2	116,4	120,3	125,6
الكويت	121,9	124,6	125,2	126,6	125,8
الأردن	115,5	119,3	124,7	125,6	126
موريتانيا	125,2	128,1	132	135	138,2
الجزائر	134,8	142,4	148,5	151,4	155
تونس	128,8	135,6	145,5	155,3	164,1
لبنان	114,1	119	126,2	130	240,4
مصر	178,4	231,1	264,4	288,6	303,1
السودان	411,9	545,2	890,2	1344,2	1235

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2022، ص 25

جدول(7): المعدلات للنمو السنوي في متوسط دخل الفرد بمنطقة الوطن العربي والعالم (%)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوطن العربي	0,94	1,21	0,90-	0,29	0,24-	6,18 -
العالم	1,97	1,62	2,22	2,11	1,48	4,40-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد <https://data.albankaldawli.org/indicator>

جدول(8):المتوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (الألف دولار)

الدولة	2019	2020
الأردن	4,45	4,61
الإمارات	46,33	49,08
البحرين	24,6	25,29
تونس	3,29	3,17
الجزائر	4,19	4,25
جزر القمر	1,44	1,48
جيبوتي	3,26	3,71
السعودية	23,78	24,99
السودان	1,02	0,47
سوريا	0,92	0,93
العراق	5,18	5,21
عمان	15,17	15,10
فلسطين	3,09	3,09
قطر	63,35	63,91
الكويت	31,06	31,48
لبنان	7,88	7,98
ليبيا	518	5,26
مصر	2,54	2,40
المغرب	3,08	3,07
موريتانيا	1,3	1,3
اليمن	0,85	0,82
الوطن العربي	6,00	5,90
العالم	10,47	10,39

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

جدول(9):الإمدادات من الطاقة في مجموعة الدول العربية (كيلو كالوري/ للفرد/ اليوم)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تونس	3454	3451	3457	3491	3499	3508
الجزائر	3417	3443	3383	3382	3493	3442
الكويت	3466	3440	3444	3447	3449	3438
المغرب	3384	3421	3366	3409	3365	3367
السعودية	3291	3312	3299	3308	3302	3316
مصر	3388	3336	3344	3298	3307	3277
ليبيا	3125	3132	3116	3130	3141	3137
سلطنة عمان	2948	2886	2936	2946	2951	2928
موريتانيا	2878	2850	2854	2891	2875	2873
لبنان	2930	2921	2892	2851	2870	2833
جيبوتي	2764	2746	2760	2790	2795	2819
سوريا	2889	2820	2750	2778	2760	2682
العراق	2532	2539	2588	2613	2615	2610
الأردن	2842	2786	2739	2660	2529	2484
جزر القمر	2299	2332	2331	2314	2285	2307
اليمن	2032	1936	1991	2009	2019	1954

2916	2932	2933	2929	2937	2955	متوسط الدول العربية
2977	2963	2954	2944	2925	2913	العالم

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص 27

جدول (10): الإمدادات الغذائية من البروتينات والدهون في دول المنطقة العربية (جم/ للفرد/ لليوم)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إمداد البروتين (جم/ للفرد/ لليوم)						
الكويت	101,3	99,9	100,4	100,5	101,0	100,5
المغرب	99,7	99,9	99,8	101,3	99,2	100,4
تونس	100,3	100,9	100,1	99,6	100,8	100,2
مصر	98,7	96,5	98,4	97,2	95,5	95,5
الجزائر	91,2	90,1	88,6	90,3	90,8	89,8
السعودية	91,6	91,7	88,6	86,6	89,6	87,2
سلطنة عمان	86,4	83,9	85,5	85,2	84,7	84,0
ليبيا	83,1	84,2	80,4	84,5	83,2	48,6
موريتانيا	82,5	82,2	80,8	82,7	83,9	84,5
السودان	74,1	73,8	74,2	75,1	75,9	75,6
لبنان	70,7	70,5	69,5	70,4	71,4	70,4
سوريا	73,6	70,8	68,4	71,6	74,1	69,9
جيبوتي	71,1	69,5	69,6	68,3	65,9	67,1
العراق	61,1	61,8	65,6	65,7	64,8	65,5
الأردن	72,7	72,5	69,8	67,1	63,7	63,1
جزر القمر	54,5	56,0	56,2	53,6	57,6	56,6
اليمن	53,8	50,7	51,4	51,7	53,3	49,7
متوسط الدول العربية	80,4	79,7	79,3	79,5	79,7	78,9
العالم	81,5	82,1	83,0	83,4	83,2	84,1
إمداد الدهون (جم/ للفرد/ لليوم)						
الكويت	106,7	106,3	106,5	110,9	110,6	111,3
السعودية	105,4	108,4	105,5	105,5	105,6	104,2
ليبيا	88,9	87,1	90,2	98,8	95,7	102,9
تونس	96,8	94,3	97,1	101,5	100,6	102,4
سوريا	105,0	101,1	100,2	99,5	97,1	95,6
الأردن	93,4	90,0	89,9	92,8	97,5	95,6
الجزائر	93,8	101,0	97,1	87,3	98,1	93,7
لبنان	90,0	89,7	88,9	94,6	90,7	90,9
سلطنة عمان	75,0	77,0	77,9	81,6	79,3	80,3
المغرب	66,4	69,1	68,2	71,6	72,1	72,3
موريتانيا	68,5	67,2	69,5	68,1	71,0	69,3
السودان	65,2	68,1	62,3	68,2	68,4	67,3
العراق	73,1	73,0	71,2	67,9	66,4	66,3
جيبوتي	65,3	61,9	63,0	64,7	62,2	62,4
مصر	58,1	57,5	57,8	59,1	59,2	59,3
جزر القمر	61,6	62,8	62,7	60,2	58,7	58,7
اليمن	38,7	37,5	37,8	40,7	38,0	37,1

متوسط الدول العربية	79,5	79,5	79,2	80,7	80,6
العالم	83,7	84,7	85,6	88,0	88,9

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص 28

جدول(11): نقص التغذية وقيم مؤشر الجوع لبعض الدول العربية (2013- 2020)

الدول	نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية %		مؤشر الجوع (0 - 100)	
	2013 - 2011	2020 - 2018	2012	2020
الأردن	8,5	9,5	8,5	8,3
الإمارات	-	-	>5	>5
البحرين	-	-	>5	>5
تونس	3,1	3	7,0	6,0
الجزائر	3,3	>2,5	8,9	6,9
جيبوتي	20,8	16,2	35,4	27,4
السعودية	5,4	3,9	8,2	6,8
السودان	13,4	12,3	29,8	25,1
سوريا	-	-	42,3	42,3
الصومال	79,7	59,5	65,1	50,8
العراق	37,1	37,5	27,5	22,8
عمان	7,3	8,2	11,6	12,6
قطر	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	42,3	42,3
الكويت	>2,5	>2,5	>5	>5
لبنان	14,9	9,3	13,2	12,3
ليبيا	-	-	-	-
مصر	5,2	5,4	15,2	12,5
المغرب	4,9	4,2	9,6	8,8
موريتانيا	7,0	9,1	23,6	22,6
اليمن	33,3	45,4	38,8	38,4

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص 29

جدول(12): حجم اخزون الحبوب في بعض الدول العربية لمتوسط الفترة من 2016: 2018 (مليون طن)

الدولة	جملة الحبوب	القمح	الأرز	الدرة الشامية	الدرة الرفيعة	الحبوب الخشنة	الشعير
تونس	0.9	0.5	0,004	غ م	غ م	غ م	0.4
الجزائر	5,5	3,7	غ م	1,3	0,005	1,7	0.4
السعودية	7	3,1	0.4	غ م	غ م	3,5	3,2
السودان	3.0	غ م	غ م	غ م	0.7	1.0	غ م
سوريا	0,3	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	0,3
العراق	0,8	0,6	0,2	غ م	غ م	غ م	0,1
عُمان	غ م	0,04	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
قطر	0,05	غ م	0,04	غ م	غ م	غ م	0,01

لبنان	0,63	0,063	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
مصر	6,8	4,6	0,6	1,5	غ م	1,6	غ م
المغرب	7	5,6	غ م	0,7	غ م	1,3	0,6
اليمن	0,19	0,06	0,07	غ م	0,06	غ م	غ م
العالم	832,7	262,1	170,2	345,7	8,9	399,7	28,4

غ م غير متاح

المصدر/ جامعة الدول العربية، تقرير الأمن الغذائي العربي، 2020، ص 47

جدول(13): الإجراءات والجهود لتحقيق ضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي التي طبقتها الدول العربية

الدولة	الإجراءات
الأردن	تطبيق الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 وتتضمن: - برامج تهدف لتحسين الإنتاج والدخول للمزارعين والمنتجين، وتحقيق الفعالية للموارد الطبيعية المتاحة، خصوصاً المياه باستخدام نظم الري الحديثة والمياه منخفضة الجودة ومياه الأمطار، وتطبيق التوليف الزراعي الأمثل ونظم إنتاج فعالة. - الاهتمام بجميع جوانب الأمن الغذائي بشكل كلي، واعتماد نظم غذائية مناسبة ومرنة. - حوكمة الأمن الغذائي بما يتضمنه من التطوير المؤسسي وتطبيق الأنشطة التدريبية والتشريعية، والتنسيق بين المؤسسات، والمواءمة بين السياسات والإستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة - مشاركة القطاع الخاص والمرأة في الأنشطة الاقتصادية لتحسين الدخل لجميع الأسر ومستوياتها المعيشية.
الإمارات	انطلاق استراتيجيات النظام الوطني للزراعة المستدامة يونيو 2020 لتحقيق: - زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية بمعدل سنوي 5%، وكذلك تحسين المردود الاقتصادي بـ 10%. وزيادة القوى العاملة الزراعية بمعدل 5% سنوياً، وترشيد المياه المستخدمة في وحدة الإنتاج بـ 15% سنوياً - التطوير للمنظومة الوطنية الشاملة على أسس التمكين للإنتاج الغذائي المستدام، وتحديد العناصر الأساسية السلة الغذائية الوطنية. - استخدام التكنولوجيا لسلسلة القيمة لتطوير الإنتاج المحلي المستدام، وتسخير التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء - التفعيل للمبادرات المختلفة المتعلقة بتعزيز وتطوير القدرات البحثية في مجال الغذاء، وتسهيل الإجراءات لممارسة الأعمال في إطار الإنتاج الزراعي. - دعم النظم المختلفة لتمويل النشاط الزراعي الغذائي، والحد من الفقد والهدر في الغذاء
السعودية	تم اطلاق استراتيجيات الأمن الغذائي في 2018، وتتضمن ما يلي: - التشخيص والتحليل المستمر للوضع الراهن للأمن الغذائي في الدولة - تنفيذ نظام متكامل للحوكمة بهدف التنسيق بين القطاعات والجهات ذات المرتبطة به - تطبيق نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي يتضمن نظام للمعلومات بخصوص الأسواق الزراعية - تبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء، بجانب السياسة الوطنية لتجارة الأغذية واستيراده
الجزائر	وجهت الحكومات المتعاقبة الجهود لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من خلال: -تعزيز التنمية الزراعية، وتوفير متطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام بها -تطبيق استراتيجيات التنمية الناجحة. --اعتماد السياسات الجادة للتطوير الزراعي والصحي
سلطنة عمان	سعت الحكومة لتحقيق الاستدامة والأمن الغذائي من خلال: - تنمية الإنتاج الغذائي الزراعي والحيواني والسمكي المحلي بدرجة عالية. - تعزيز وتأمين الجهات المختصة باستيراد احتياجات الدولة الغذائية . - انشاء الصوامع والمخازن للاستعداد لحالات الطوارئ، وتوجيه الاستثمار لمجالات آمنة
قطر	تم اطلاق استراتيجيات قطر الوطنية (2018 / 2023) لحوكمة الأمن الغذائي من خلال: - ضمان توفير الإمدادات الغذائية الكافية لمدة 6 شهور على الأقل، وبناء المخزون الاستراتيجي الكافي والمناسب. - التطوير والتحسين في الإنتاج المحلي لتحقيق لاكتفاء ذاتي، وخصوصاً المنتجات سريعة التلف مثل: الخضار، الدواجن، منتجات الألبان - تحقيق درجة عالية من الاستعداد للتعامل مع حالات تذبذب الإمدادات، ولتعزيز التعاون بين جميع المؤسسات، لضمان مواجهة حالات نفاذ مخزون الأغذية الضرورية على المدى القصير بنجاح.

	- رفع جودة الغذاء والحد من الفاقد والمهدر من الغذاء، وتحقيق استدامة استخدام المياه ومواجهة استنزاف المياه الجوفية. - التنوع الجغرافي للمجموعة الشركاء التجاريين، بمصدق ضمان الحصول على السلع الأساسية للحد من تعرض دولة قطر لمخاطر العوامل الخارجية المؤثرة. - وضع خطط الطوارئ استباقية لتخفيف تأثير الصدمات التجارية أو غيرها من الاضطرابات الخارجية. - تحقيق الشفافية والكفاءة والحوكمة لسلاسل سلسلة الإمداد من الأغذية، بهدف ضمان تطبيق جميع الأطراف الممارسات التجارية العادلة، والحد من احتمالات الهدر وتحسين جودة الأغذية.
المغرب	أصدرت الحكومات المتعاقبة استراتيجيات الأمن الغذائي التي عُرفت بمخطط المغرب الأخضر 2008، ومخطط الجبل الأخضر 2020، بهدف:: - زيادة القدرة الشرائية للأسر وتجنب الاخطار والتوترات الاجتماعية وغلاء المعيشة. - الحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير الغذاء بزيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وضمان الحصول عليها - واشتملت برامج وأنشطة ضمان استقرار الأمن الغذائي في المغرب مواجهة التحديات الناتجة عن التغيرات المناخية، وسنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات العالمية الحيوانية والبشرية المتكررة، مثل فيروس كورونا -19 وانعكاساته على حركة التجارة العالمية ونقل البضائع - عملت المملكة على تطوير وتوسيع انشاءات التخزين الإستراتيجي بهدف التأمين لاحتياجات المواطنين المغاربة وأيضاً قطعاًهم مدد زمنية طويلة.
العراق	هدفت الحكومات لتحقيق الأمن الغذائي من خلال: - إعادة تأهيل البنية الأساسية للزراعة والمياه ، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية بهدف تحسين الإنتاجية الزراعية، ووظائف الحياة الريفية ودعم المنتج العراقي. - تطوير القدرات المؤسسية بهدف تعزيز الإجراءات البيطرية، والتغلب على الأمراض الحيوانية المتوطنة والمتنقلة. - تقديم مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة لإنتاج الغذاء المستدام، ولدعم الزراعة الجيدة المقاومة لتغير المناخ في ضوء التحديات والمشكلات المناخية الحالية - إنشاء لجنة استشارية تضم جهات عديدة من المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي .ولتحقيق استدامة الأمن الغذائي تسعى الدولة لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، والتصدي لمشاكل سوء التغذية ونقص الغذاء، وزيادة فرص التوظيف بين الشباب والنساء،
السودان	تم إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي، بهدف تعزيز الأمن الغذائي . وتضم الوزارة كل الوزارات والمؤسسات المتعلقة بالأمن الغذائي. وتضمنت الاستراتيجيات : - تطوير المخزون الإستراتيجي، وتوفير الأوعية التخزينية الإستراتيجية، وتجنب التخزين التقليدي المتبع حالياً ، ولغ إجمالي هذه السعة التخزينية عام 2020 حوالي 1425 ألف طن تقريباً. - برامج تهدف لتثبيت الأسعار لدعم المستهلك والمنتج - التدخل بطرح الكميات الإضافية من الذرة بالولايات المختلفة والتي بلغت 38 ألف طن، بأسعار مناسبة - برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية لمختلفة مثل الدعم النقدي المباشر.
مصر	تشمل جهود تحقيق الأمن الغذائي ما يلي: - التطوير المستمر لشبكات الأمان الاجتماعي، وتقلص المواد الغذائية الجيدة إلى الأسر الفقيرة ، لاستهلاك ما يكفي من الطعام الصحي والغذائي. - تطبيق سبل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وترشيد الاستخدام بهدف المحافظة على البيئة في مجال الإنتاج الزراعي، وتعظيم حجم الاستفادة من الأرض والمياه - خفض معدلات الفاقد والمهدر من الغذاء وربط المزارع بالأسواق، ودعم البرامج والمشروعات لزيادة الإنتاج من السلع الغذائية رأسياً وأفقياً من خلال إجراء التعاقدات الاستثمارية الغذاء وربط المزارع بالأسواق، ودعم البرامج والمشروعات لزيادة إنتاج السلع الغذائية الرأسية والأفقية عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدانٍ بما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذاء الرئيسية. - تحقيق معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي للحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها، عن طريق إنشاء مشروعات إنتاج حيواني وإنشاء مجتمعات الصناعية الزراعية في الأراضي المستصلحة، وأيضاً إنشاء شركات المساهمة للشباب ضمن المساحات ويتم تخصيصها لهم بالمشروع منعاً لتفتيت ملكية الحيازات الزراعية.

المصدر: تم تصميمه بواسطة الباحث اعتماداً على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية 2022، ص 35 : 37